الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

ميـــدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تخصص : اقتصـــاد كمـــي

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان

دراسة تحليلية لاثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 - 2018)

من اعداد:

. برابح عبد الباقي.

. مقـــورة خـــالد.

تحت إشراف:

د. بن لخضر السعيد

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د.سنوسي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
د.بن لخضر السعيد	أستاذ محاضر-أ-	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا و مقررا
د.بن البار أمحمد	أستاذ محاضر-أ-	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019 .

بسم الله الرحمن الرحيم
٢٥
ابراهيم الحمدي

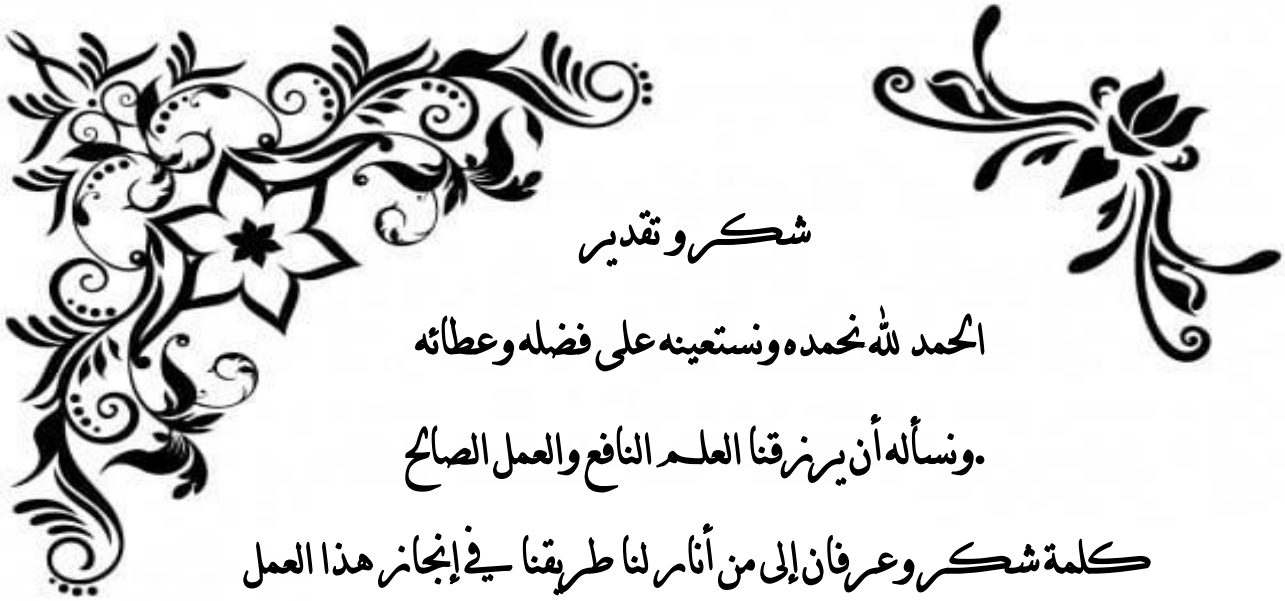

شكر و تقدير

الحمد لله نحمده ونستعينه على فضله وعطائه

.ونسأله أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح

كلمة شكر وعرفان إلى من أنار لنا طريقنا في إنجاز هذا العمل

كل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الفاضل د . بن لخضر السعيد

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة والذي لم يتأخر في تقديم النصح والتوجيه

والإرشاد، ولم يبخل بأي جهد أو علم .

مع الشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

كل الشكر لكل أساتذة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الاهداء

نهدي هذا العمل إلى كافة أفراد عائلتنا الذين

وقفوا إلى جانبنا طيلة المشوار الدراسي.

إلى كافة أصدقائنا وزملائنا في الدراسة.

إلى كافة من ساعدونا من قريب أو من بعيد في

إنجاز هذا العمل المتواضع

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات الصفحة.

شكر

إهداء

فهرس المحتويات.....**I**

قائمة الجداول.....**IV**

قائمة الاشكال.....**V**

مقدمة ..... أ-د

الفصل الأول : العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد.....02

المبحث الاول : الاطار النظري للانفاق العام..... 03

المطلب الأول: تعريف النفقة العمومية، خصائصها، مراحلها، وضوابط الانفاق العام.....**03**

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة وأسباب تزايدها **06**

المطلب الثالث: الاثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة **13**

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي **17**

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.....**17**

المطلب الثاني: محددات وتكاليف النمو الاقتصادي.....**20**

المطلب الثالث: خصائص واهداف النمو الاقتصادي.....**23**

المبحث الثالث: العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.....**24**

المطلب الأول: أهمية النمو الاقتصادي.....24

المطلب الثاني: العلاقة السلبية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.....25

المطلب الثالث: العلاقة الموجبة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.....27

خلاصة الفصل 29

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لاثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 -2018)

تمهيد 31

***المبحث الأول: تحليل تطور النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر*.....32**

المطلب الأول: تحليل تطور الانفاق العام خلال الفترة 1990 . 2018 32

المطلب الثاني: تطور النفقات حسب طبيعتها في الجزائر خلال الفترة 1990 . 2018.....34

المطلب الثالث: تحليل تطور النمو الاقتصادي بالجزائر 38

***المبحث الثاني: تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) على النفقات العامة*.....41**

المطلب الأول: مفاهيم نظرية وخطوات طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) 41

المطلب الثاني: تقديم جدول المعطيات الاولي وتحليل جدول المتوسطات و الانحرافات.....50

المطلب الثالث: تفسير المركبات الأساسية وتحليل اسقاط المتغيرات والافراد 52

***المبحث الثالث: محاولة تطبيق نماذج اشعة الانحدار الذاتي (VAR) على حالة الجزائر* 60**

المطلب الأول: تقديم المتغيرات ودراسة الاستقرارية 60

المطلب الثاني: تقدير وتحليل النموذج القياسي لاثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي.....64

المطلب الثالث: دراسة دينيماكية النموذج (VAR).....66

خلاصة الفصل 68

الخاتمة.....71-74

المراجع.

الملاحق.

الملخص.

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور الانفاق العام في الجزائر من سنة 1990 الى 2018	32
2	تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 . 2018	34
3	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 . 2018	38
4	جدول المعطيات الأساسية	42
5	نتائج اختبار Khi^2	50
6	المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات	51
7	مصفوفة الارتباط	52
8	النسب الذاتية ونسب الكثافة	53
9	احداثيات المتغيرات	54
10	ارتباط الافراد بالمحاور (F1) و (F2)	57
11	اختبار جذر الوحدة باستخدام (Phillips Perror)	61
12	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	62
13	تحديد درجة التاخر للمسار (VAR)	63
14	نتائج اختبار السببية عند غرانجر (Granger)	64
15	استجابة النمو الاقتصادي	65

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي	27
2	تطور الانفاق العام في الجزائر من سنة 1990 . 2018	33
3	تطور نفقات التجهيز من سنة 1990 .2018	35
4	تطور نفقات التسيير من سنة 1990 . 2018	36
5	تطور النمو الاقتصادي من سنة 1990 الى 2018	39
6	القيم الذاتية	53
7	التمثيل البياني للمتغيرات	55
8	التمثيل البياني للافراد	57
9	تطورات الانفاق العام في الجزائر 1990 . 2018	61

المقـــدمـــة

العـــــامـة

المقدمـــــة العامة

تمهيد:

لجـات العديـد مـن الحكومـات وبموجـب الأنظمـة الاقتصـادية المتبعـة وخصائصـها الـى تبنـي سياسـات ماليـة توسـعية لمعالجـة الركـود العـالمي الـذي تسـببت بـه الازمـة الماليـة، وذلـك بعـدما عجـزت السياسـة النقديـة التـي أدت الـى خفـض كبيـر فـي أسـعار الفائـدة التـي قاربـت الصـفر فـي المـدى القصـير الـى الخـروج مـن الازمـة، وعمـدت معظـم الـدول المتـأثرة الـى اسـتخدام الانفـاق الحكـومي كمـنهج سـريع ووحيـد لمسـاعدة اقتصـاداتها الخـروج مـن الركـود الاقتصـادي الكبيـر وكشـفت الازمـة الماليـة السـا بقـة عـن ضـرورة تـدخل الدولـة فـي النشـاط الاقتصـادي عـن طريـق الانفـاق الحكـومي لمـا لـه مـن دور وتـأثير فـي الـدفع الـى تحقيـق انتعـاش اقتصـادي، كونـه الدعامـة الأساسـية لتحريـك عجلـة النمـو الاقتصـادي، وحمايـة القطاعـات الحساسـة مـن الانهيـار، ومـن ثـم حمايـة الاقتصـاد ككـل ، ومـع ان الـدول المتقدمـة كانـت مصـدرا للازمـة ، فقـد انتقلـت الازمـة الـى بـاقي دول العـالم بسـبب العـدوى الماليـة، وانهـارت الأسـواق الماليـة الكبـرى ممـا انعكـس علـى بـاقي الأسـواق فـي الـدول المتقدمـة والناميـة ومـن بينهـا الجزائـر التـي لجـات كمثيلتهـا الـى تبنـي العديـد مـن الإجـراءات والبـرامج التحفيزيـة بهـدف دعـم وتحفيـز النمـو الاقتصادي من خلال اتباع سياسة إنفاقيه توسعية.

ويعـد الانفـاق الحكـومي الأداة الأهـم للدولـة فـي مواجهـة تـداعيات تراجـع أداء الاقتصـاد العـالمي، خاصـة وان الجزائـر دولـة ريعيـة بالدرجـة الأولـى تفتقـر لقاعـدة إنتاجيـة وصـناعية قويـة تسـتطيع مـن خلالهـا اعتمـاد الضـرائب لتمويـل المشـاريع الكبـرى وبالتـالي تعتمـد علـى إيـرادات ومـداخيل المحروقـات للتمويل.

ومـن خـلال كـل مراحـل التنميـة الاقتصـادية فـي الجزائـر، كـان للإنفـاق الحكـومي الـدور البـارز فـي تحقيـق الأهـداف التنمويـة، التـي تمثـل صـورة مـن صـور تـدخل الدولـة فـي النشـاط الاقتصـادي، ووسـيلة من وسائل تنفيذ البرامج الحكومية ومن هنا تبلورت معالم الإشكالية التاليـة:

ما طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وما هي العوامل الاقتصادية الأكثر تأثيرا في اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990-2018؟

انطلاقا من هذا التسـاؤل يمكن طـرح تسـاؤلات فرعيـة منهـا:

. ما المقصود بسياسة الإنفاق العام؟ وما هي أسباب تزايدها؟

. ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟ وماهي محدداته وخضائصه؟

. ما طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي؟

للإجابـة علـى الأسـئلة المطروحـة يمكـن وضـع جملـة مـن الفرضـيات تكـون منطلقـا للدراسـة وهـي كمـا يلي:

ـ يقصـد بالإنفـاق العـام مجموعـة مـن الأمـوال التـي تتخـذها الدولـة مـن أجـل إشـباع حاجـات المجتمـع، حيث تختلف أسباب تزايد النفقات العامة ومن أهمها قيام الدولة بوظائف جديدة.

–يقصـد بـالنمو الاقتصـادي حـدوث زيـادة فـي إجمـالي النـاتج المحلـي الإجمـالي أو إجمـالي الـدخل القـومي ومن أهم محدداته كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعية بالإضافة إلى تراكم راس المال.

–هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب ودوافع أدت إلى اختيار هذا البحث من أبرزها:

ـ نظـرا لأهميـة الموضـوع حيـث يعتبـر النمـو الاقتصـادي مـن اهـم المؤشـرات الاقتصـادية التـي تحقـق التقـدم لهـذا تسـعى معظـم الـدول إلـى زيـادة معـدلات نموهـا ولا يتحقـق ذلـك إلا بـادراك العوامـل المفسـرة لـه ومـن بينها الإنفاق العام.

ـ كـون أن الإنفـاق الحكـومي يمثـل اهـم أداة مـن أدوات السياسـة الماليـة فـي الجزائـر فـي ظـل ضـعف الأدوات المالية الأخرى.

ـ اختيارنـا لهـذا الموضـوع يرجـع أساسـا إلـى أن واقـع الاقتصـاد الجزائـري اليـوم يفـرض علـى كـل باحـث على مستوى الاقتصاد الكلي تشخيص مثل هذه الظواهر كميا.

اثـراء الموضـوع نتيجـة لنـدرة الدراسـات القياسـية التـي تبحـث فـي العلاقـة بـين الانفـاق الحكـومي والنمـو الاقتصادي في الجزائر.

. هذا البحث يتماشى وتخصصنا في مرحلة الماستر تخصص اقتصاد كمي.

أهميـة الموضـوع

تتجلى أهمية الموضوع من خلال عدة اعتبارات منها:

ـ أهميـة النفقـات العامـة مـن الناحيـة الاقتصـادية والاجتماعيـة التـي ترجـع الـى اتسـاع نطـاق حـدود الدولـة في مجالات التدخل.

. المكانة التي تشغلها النفقات العامة في الهيكل الاقتصادي الجزائري مقارنة بالقطاع الخاص.

وأخيـرا فـان دراسـة وتحليـل سياسـات الانفـاق العـام باسـتخدام التحليـل الكمـي متعـددة الابعـاد، ونعتبرهـا محاولة قد تعطينا نتائج جيدة للمساعدة على تحليل النفقات العامة بالجزائر بشكل كبير وأكثر دقة.

اهـداف الموضــوع

نسعى من خلال هذا الموضوع الى تحقيق الأهداف التالية:

ـ يهدف الموضـوع الـى محاولـة معرفـة شكل انتشـار افراد عينـة الدراسـة ومتغيـرات العينـة (القطاعـات) فـي مجموعات جزئية تعكس مدى تجانس السياسات المتبعة خلال الفترة الدراسية

ـ كمـا يهـدف الـى معرفـة السياسـة الانفاقيـة فـي الجزائـر عبـر مراحـل مختلفـة، هـذا الاتجـاه يتـرجم فـي صور مبالغ تعكس الوزن النسبي لكل قطاع من خلال قوانين المالية.

. دراسة العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي وتتبع سياسة الانفاق العام في الجزائر.

. اظهار أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر لقياس الأداء الاقتصادي.

ـ التعـرف علـى سياسـة الانفـاق العـام واثارهـا الاقتصـادية ومـدى مسـاهمتها فـي تمويـل النشـاط الاقتصـادي وتحقيق النمو.

ـ بيـان أهميـة قيـام الجزائـر بعـدة إصـلاحات وبـرامج انفاقيـة مـن اجـل تحقيـق اهـداف السياسـة الاقتصـادية وتتبعها خلال فترة الدراسة.

ـ اختبـار اتجـاه العلاقـة السـببية بـين النمـو الاقتصـادي والانفـاق الحكـومي وتحليـل مـدى تـاثير كـل مـن معـدل التضـخم وتـراكم راس المـال الإجمـالي وكـذلك اجمـالي القـوى العاملـة علـى النمـو الاقتصـادي فـي الجزائر.

صعوبات الموضوع

من الصعوبات التي واجهناها في إعداد هذا الموضوع انتشار وباء كورونا مما أدى إلى وجود عقبات كثيرة أمام إعداد هذا الموضوع لعدم توفر المراجع من كتب بالكمية الكافية والتنسيق مع مختلف الفاعلين

هيكـل الموضــوع

للإجابـة عـن الإشـكالية المطروحـة، واسـتنادا إلـى الفرضـيات تـم تقسـيم هـذا البحـث إلـى مقدمـة وفصـلين احـدهما نظـري والأخـر تطبيقـي، خاتمـة شـاملة للنتـائج والفرضـيات، حيـث تناولنـا فـي الفصـل الأول مـدخل نظـري للعلاقـة بـين الإنفـاق الحكـومي والنمـو الاقتصـادي عـن طريـق تقسـيم هـذا الفصـل إلـى

ثلاثـة مباحـث، يتطـرق المبحـث الأول إلـى الاطـار النظـري للإنفـاق العـام، أمـا المبحـث الثـاني فيـتم فيـه التعـرف علـى ماهيـة النمـو الاقتصـادي، فـي حـين يتنـاول المبحـث الثالـث ويحـاول تحديـد طبيعـة العلاقـة بـين النمـو الاقتصـادي مـن جهـة مـع الإنفـاق الحكـومي مـن جهـة أخـرى. أمـا فـي الفصـل الثـاني وهـو الفصـل التطبيقـي لهـذا الموضـوع فـتم القيـام فيـه بـإجراء دراسـة تحليليـة وقياسـية مـن أجـل إبـراز أثـر الإنفـاق الحكـومي علـى النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر للفتـرة 1990–2018، حيـث تـم الاسـتعانة بعـدة اختبـارات إحصـائية وقياسـية للوصـول إلـى هـدف الدراسـة مثـل نمـوذج أشـعة الانحـدار الـذاتي VAR، وكـذلك طريقـة التحليـل بالمركبـات الأساسـية PCA، حيـث تـم تقسـيم هـذا الفصـل إلـى ثـلاث مباحـث أيضـا، مـع العلـم بـأن المبحـث الأول يهـتم بتحليـل تطـور النفقـات العامـة والنمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر باسـتعمال الأشـكال والمخططـات البيانيـة، أمـا المبحـث الثـاني فـتم فيـه تطبيـق طريقـة التحليـل بالمركبـات الأساسـية علـى متغيـر النفقـات العامـة، وأخيـرا المبحـث الثالـث الـذي يتطـرق إلـى الدراسـة القياسـية باسـتعمال نمـوذج VAR من أجل دراسة حالة الجزائر

الفصل الأول:

العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

الفصل الأول : العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

ان الدولة في سبيل القيام بوظائفها المختلفة تضطر للقيام بنشاطات تتطلب مصاريف تدفعها وهذا ما يعرف بالنفقات العمومية وهذه النفقات تتنوع وتتعدد وتتحدد كما ونوعا حسب تطور المهام التي تقوم بها الدولة، وقد احتلت النفقات العمومية في النظرية الاقتصادية والمالية بالخصوص 14وقعا 14هما حيث كانت في الفكر الكلاسيكي أساس لنظرية الإيرادات العامة فكانت هذه الأخيرة تهدف الى تغطية النفقات العمومية ، وترتب عن هذا ظهور قاعدة أولية للنفقات العمومية، ومع التطور الاقتصادي وتطور 14فهوم الدولة تطورت نظرية النفقات العمومية واتسع نطاقها، حيث اصبحت تشكل نسبة كبيرة 14ن الدخل الوطني ثم أصبحت بعد ذلك أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وهكذا أصبحت النفقات العمومية بالإضافة الى انها وسيلة لضمان حسن سير المرافق العامة الى أداة فعالة للتأثير على النشاط الاقتصادي وذلك بالتأثير على المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك والادخار والاستثمار وتحسين مستوى الدخل والاستخدام.

ومن اجل الالمام بهذا الفصل تم تقسيمه الى ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق العام.**
- ✓ **المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.**
- ✓ **المبحث الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق العام.**

المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق العام.

إن النفقات العمومية هدفها تلبية الحاجات العامة، والحاجات العامة تتميز بالتجديد والتداخل لذا فان على الدولة أن تحاول دوما تلبية الحاجات العامة وهذا سيتطلب بطبيعة الحال مزيدا من الإنفاق في شتى المجالات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، وهذا يؤدي إلى أن الإنفاق العام سوف يكون في تزايد مستمر وكيفية توزيع الإنفاق على مختلف الميادين يعتمد على طبيعة النظام القائم، ويعكس مستوى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه الدولة.

المطلب الأول: تعريف النفقة العمومية وخصائصها.

أولا: مفهوم النفقة العمومية وخصائصها.

مهما تعددت التعريفات التي تتحدث عن النفقات العامة ومهما اختلفت آراء الماليين والاقتصاديين فانه بشكل عام يمكن القول إن النفقات العامة "هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع الحاجات العامة[1]

ومن هنا نستخلص انه للنفقات العامة ثلاث خصائص هي كالاتي:

1 – النفقة العامة مبلغ مالي: أن إتباع الحكومة لوسائل الإنفاق العينية كما كان معمولا بها في القديم يؤدي إلى تعذر مراقبة انفاقها ويؤدي الى تهاون من جانبها في منح هذه المزايا أكثر مما لو كان الإنفاق نقدا خاصة وان هذه المزايا العينية تعتبرا اخلال امام الأعباء العامة.

2 – مصدر النفقة العامة خزينة الدولة: لكي تكون النفقات عامة يجب ان تصدر عن الدولة من خلال أجهزتها المختلفة في إطار القوانين المعمول بها من طرف السلطة التشريعية، ووفق ما تسمح بها الاعتمادات المالية تبعا لذلك فانه إذا أقدمت شخصية طبيعية بالإنفاق وان كان هدفها تحقيق مصلحة عامة كبناء مسجد او مدرسة او مستشفى: فلا يعتبر هذا المال نفقة عامة لأنه لم يخرج من ذمة شخص معنوي الدولة، الجماعات المحلية، المؤسسات العمومية الهيئات العامة الأخرى.

---

[1]. طارق الحاج ، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان: الاردن، 1999 ، ص 202 .

3 – **قصـــد تلبيـــة الحاجـــات العـــامة:** ويقصـد بـه تحقيـق الصـالح العـام، أي النفقـة التـي تنـتج وراء هـذا المبلـغ يجـب ان تكـون عامـة ولا يجـب ان تصـرف مـن اجـل منفعـة خاصـة لان مصـدرها مـورد عام اشترك في تكوين هذا المورد جميع افراد المجتمع وهذا للحفاظ على مبدأ المساواة والعدل.

ثانيا: مراحـل وضـوابط الانفـاق العـام

1 . مراحـل الانفـاق العـام:

1 . عقـد المنفعـة العـامة والالتـزام بـالدفـع: وهـذا العقـد بموجبـه تلتـزم هيئـة عموميـة بإنشـاء، واجـب يترتـب عليـه تكلفـة (عقـد اداري، طلبيـة، المصـادقة علـى صـفقة....) وهـذا يـتم فـي المرحلـة الأولـى امـا فـي المرحلـة الثانيـة يـتم مـن طـرف الـوزير او الآمـرين بالصـرف القـانونين وفـي المرحلـة الثالثـة يـتم اسـتهلاك رخـص البـرامج المقدمـة لمجموعـة العمليـات وتـأتي المرحلـة الموالية والتـي تسـمى بالتصـفية وهي عبارة عن المرحلة الثانية من الجزء الإداري والتي تهدف الى حقيقة الدين وتحديد مبلغ النفقة.

2 . تحديـد مبلـغ النفقـة: وهـو المبلـغ الواجـب دفعـه اتجـاه الالتـزام بالـدفع والـذي يعتبـر دينـا علـى صـاحبه نتيجـة هـذا الالتـزام، ولكـن هـذا التحديـد يبقـى قـابلا للزيـادة لأسـباب تتعلـق بالـدائن، وبالمـدة التـي يسـتغرقها صـرف هـذا المبلـغ وكمثـال عـن ذلـك حالـة تـأخر صـرف هـذا الـدين لمـدة تغيـرت فيهـا العمـلات وانخفضت القدرات الشرائية وزاد معدل التضخم، فالمبلغ في هذه الحالة سوف يزيد لا محالة[1]

3 . الأمـر بـالصـرف: وتمثـل هـذه المرحلـة الأخيـرة والامـر بالصـرف عبـارة عـن عقـد اداري يصـدر بموجبـه الامـر بالصـرف طبقـا لنتيجـة التصـفية . امـر بتسـديد ديـن . وتتحـدد طبيعـة هـذا الامـر بالصـرف وفقا للرتبة الوظيفية للشخص المخول له ذلك.

4 . صـرف النفقـة: وهـو الجـزء المحاسـبي مـن العمليـة ويتمثـل فـي تسـوية النفقـة والـدفع وهـو عقـد بموجبـه تتحـرر هيئـة عموميـة مـن دينهـا ويـتم ذلـك مـن خـلال الشـخص المكلـف وفـي الغالـب يكـون المحاسـب العمـومي والـذي لا تنحصـر مهمتـه بـدفع المبلـغ فقـط بـل يتحقـق مـن هويـة الشـخص المـراد المتحصـل علـى المبلـغ وأيضـا يقـوم بمراقبـة العمليـات الإداريـة التـي تمـت فـي السـابق وكـذلك يتأكـد مـن ان فائدة هذه النفقة تحققت فعلا.

[1]. حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت: لبنان، 1978 ، ص 210 .

تخضع هذه المراحل السابقة في الغالب الى قواعد المحاسبة العمومية هذه الأخيرة تبحث عن ضمان الحماية ل " النقود العمومية ".

2 . ضوابط الانفاق العام:

لكل نفقة اهداف ومسعى تأمل الى تحقيقه وهو ما يسمى بالمنفعة العامة ولكن بالمقابل تتحكم في هذه النفقة ضوابط نذكر منها[1]:

1 . ضابط تحقيق اكبر قدر من المنافع: تتحقق المنفعة العامة اذا اشبعت حاجة عامة، ومن اجل ان تحقق الدولة بإنفاقها العام اكبر قدر من المنفعة، فان هذا يوجب عليها ان تنظر في مقدار الحاجة التي هي في صالح المجتمع كالمشاريع الاستثمارية التي تؤدي الى خلق مناصب الشغل او الترتيب النفعي للمشاريع ، أي بمعنى ان ننجز المشاريع التي لها اكبر نفع ممكن لأكبر شريحة في المجتمع اصافة الى ذلك يجب ان تراعي المناطق التي تنفق فيها ، وهكذا تدرج الأولويات وعلى هذا يجب ان توضع الميزانية العامة للدولة على هذه الأهداف والخطوط العريضة التي تريد الدولة الوصول اليها[2].

2 . ضابط الاقتصاد في النفقة: عند القيام باي نفقة عامة يجب ان نأخذ في الحسبان ان هذه الأموال هي أموال الشعب ككل لذلك يجب التصرف فيها بحكمة متناهية، ويجب ان توضع في مكانها المخصص لها، وذلك لتجنب التبذير في الانفاق ومن هذا لا ننفق الا بمبرر، وان تسير المرافق العمومية بعقلانية ذلك ان النفقات يجب ان تكون مبررة بما تحققه من منفعة عامة اجتماعية.

3 **. ضابط الترخيص:** وهو (تأشيرة السلطة التشريعية) تخضع النفقة الى اذن وترخيص سابق من السلطة المختصة، وهذا الاذن تتخصص بتقريره السلطة التشريعية، وقد تختص به السلطات المحلية وتتم مراعاة العناصر التالية في الترخيص:

. ان تكون النفقة العامة في الصالح العام.

. ان تكون مطابقة لمبدأ التخصيص.

---

[1]. محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة ، منشور جامعة حلب: سوريا، 1979 ، ص55 .

[2] . محمد سعيد فرهود ،مرجع سبق ذكره ، ص 56 .

. ان يكون المبلغ كافي لهذه الخدمة وتتم مراجعته عند الحاجة.

وهذا الترخيص في حد ذاته يخضع الى ضوابط وحدود، ان يكون خاص، محدود ولا يمكن تجاوز حجم المبلغ المخصص للنفقة، ومرتبط بفترة محددة سابقا لا يمكن تجاوزها.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة واسباب تزايدها.

أدى تطور الدول المعاصرة الى تدخلها في كل أوجه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا ما يتطلب ازديادا مذهلا في حجمها وتنوعها كذلك، لذلك اهتمت الدراسات الحديثة بتحليل طبيعة هذه النفقات العامة وتصنيفها بحسب وضع كل منها وأثرها على الحياة الاقتصادية، ويقسم الاقتصاديون النفقات العامة الى أصناف تتصف بصفات مشتركة سواء من حيث دورتها وطبيعتها او الأغراض التي تستهدفها ومن بين هذه التصنيفات نستطيع ان ندرج تقسيمين هما:[1]

ـ **التقسيمات العلمية للنفقات العامة:** من حيث دورتها تتضمن نفقات عادية وغير عادية، ومن حيث وضيفتها تضم نفقات حقيقية واخرى تحويلية ويقصد بها محاولة جمع انواع من النفقات العامة المشابهة مما يسهل للباحث تحليلها، الا ان هذا النوع لا يعمل به عند اعداد الميزانية.

1 . 1 . تقسيم النفقات العامة من حيث دورتها:

ويقصد بها تلك النفقات العامة التي تظهر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية العامة وتسمى هذه الاخيرة بالنفقات العادية.

اما النفقات العامة التي ليس لها مورد ولا تندرج بصفة منتظمة في ميزانية الدولة ولكن تدعو الحاجة اليها مثل نفقات مواجهة الكوارث الطبيعية كفيضانات حي باب الواد في 10 نوفمبر 2001 او الهزة الارضية التي ضربت بومرداس وضواحيها في 21 مايو 2003، حيث رصد اغلفة مالية هامة في قانون مالية 2002 وقانون المالية التكميلي 2003، ولذلك تسمى نفقات غير عادية.

وإذا كان تسديد النفقات العادية يتم من ايرادات عادية فان النفقات الغير العادية تسدد من ايرادات غير عادية كالقروض.

1 . 2 . تقسيم النفقات العامة من حيث وضعيتها وأهدافها: يرتبط هذا التقسيم بوظيفة الدولة وتطورها واهتماماتها الجديدة وهنا نميز بين نوعين من النفقات: نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

[1] . محمد سعيد فرهود، مرجع سبق ذكره، ص 62 .

أ . **نفقات حقيقية:** من حيث انتاجيتها ما يسمى بالنفقات الحقيقية وهي التي تؤثر على ثروة البلاد والتي تصرف من قبل الدولة للحصول على السلع والخدمات كنفقات التشغيل والتوريد والاجور ويؤدي انفاقها الى زيادة الدخل الوطني بصفة مباشرة.

ب . **النفقات التحويلية او الاستهلاكية:** ان بعض نفقات الدولة تعتبر كاستهلاكات لشراء السلع والخدمات لاستهلاكها تماما دون ان تحصل على السلع والخدمات الاخرى، فالدولة تهدف الى تحويل جزء من الموارد المتاحة من مسارات واتجاهات معينة الى مسارات اخرى بغرض تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية، وهي تؤدي الى احداث تغيير في نمط توزيع الدخل القومي كإعانات البطالة والمعاشات وكذلك اعانات الانتاج والتصدير، وتقسم النفقات التحويلية [1]الى:

ـ **نفقات تحويلية اقتصادية:** تنفق بهدف تقديم اعانات ومساعدات من اجل تدعيم قدرتها التنافسية بعد تخفيض اثمان منتجاتها.

ـ **نفقات تحويلية اجتماعية:** تنفق لأغراض اجتماعية لأجل رفع المستوى المعيشي لبعض الافراد والطبقات، وتكون على شكل اعانات موجهة لفئة العجزة والارامل، والتأمينات الاجتماعية بصفة عامة.

ـ **نفقات تحويلية مالية:** تنفق لأجل سداد اقساط الدين العام (فوائد الدين العام تعتبر من جهة النظرة التقليدية بمثابة نفقات تحويلية إذا ما تعلقت بالقروض العامة غير الانتاجية).

2 . التقسيمات العملية للنفقات العامة: يندرج ضمن هذا التقسيم ما يلي:

2 .1 . تقسيم اقتصادي للنفقات العامة: تقسم الى نفقات جارية واخرى الى نفقات رأسمالية[2]:

أ . **النفقات الجارية:** تنفق بهدف تسيير اداراتها والحصول على سلع مقابل استهلاك مميز كشراء مواد ولوازم فهي بذلك عادية تتصف بالتكرار السنوي بالإضافة الى النفقات المخصصة لتسديد الدين العام ومختلف التحويلات من اعتمادات قطاع اخر.

ب . **النفقات الرأسمالية:** تنفق عادة لأجل زيادة الاستثمارات التي مدة حياتها أكثر من سنة كالحصول على معدات لزيادة الخدمات التي يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الاجمالي وبالتالي زيادة ثروات البلاد.

---

[1] . حسين مصطفى حسين، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2 ، ص 39 .

[2]. عبد المنعم فوزي و الاخرون، المالية العامة والسياسة المالية، دار المعارف، بغداد:العراق ، 1968 ، ص 81 .

2 .2 . التقسيم الاداري للنفقات العامة: يعتمد هذا التصنيف على طبيعة وتركيب المؤسسات اي التقسيمات الحكومية المركزية بحيث توزع النفقات العامة وفقا لهذا المعيار بحسب الوزارات الى اقسام فرعية كل على حدي.

2 .3 . التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: ان فكرة التصنيف الوظيفي للنفقات العامة فكرة حديثة توافق عصرنة مفاهيم المالية العامة ونميز بين الوظيفة الادارية العامة ووظيفة الدفاع الوطني والحركة الاقتصادية والاجتماعية.

3 . تقسيم النفقات العامة في الجزائر:

لقد صنف قانون المالية الجزائري النفقات العامة حسب المادة 23 من القانون رقم 84 . 17 المؤرخ في 07 .07 . 1984 حسب طبيعة النفقات الى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

3 . 1 . نفقات التسيير: تمثل نفقات التسيير جزءا هاما من النفقات العامة سواء كانت من ناحية الحصة المالية التي بها هذه النفقة او الدور الفعال لها من حيث تسير الهياكل الإدارية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، الا ان أثرها غالبا ما يكون غير مباشر.

أ . تعريف نفقات التسيير: هي النفقات المستمرة " الجارية" واللازمة لتسير المرافق العامة والصيانة، يعني المصاريف التي تشكل استهلاكا جماعيا لموارد وطنية كما ان هذه النفقات تخص الإدارات المركزية والمصالح اللامركزية وفي هذا المعنى نجد ان نفقات التسيير غير موجهة لخلق استثمارات أي انها لا تؤدي الى احداث أي زيادة في الإمكانيات المادية الموجودة بل تتكفل بصيانة ما هو موجود وتمكينه من التسيير بصفة عادية، ومن خلال هذه النفقات تؤدي أجهزة الدولة دورها كاملا، فيصادق عنها كل سنة المجالس التشريعية على مختلف الأصعدة.

ـ اقسام نفقات التسيير: حسب المادة 24 من القانون 84ـ 17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية، فان نفقات التسيير تنقسم الى أربعة أبواب وكل باب ينقسم الى اقسام وكل قسم يمكن ان يتضمن تسعة وتسعون فصلا، وعدد المواد التي يستعملها الفصل غير محددة:

ـ أعباء الدين العام والنفقات المحسوبة من الإيرادات: ويشمل على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العام إضافة الى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع على خمسة أجزاء هي:

. دين قابل للاستهلاك. الدين الداخلي (فوائد سندات الخزينة) والدين الخارجي.

. ضمانات (من اجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف المؤسسات العامة).

. نفقات محسومة من الإيرادات العامة (تعويضات على منتجات مختلفة).

ـ **تخصصات السلطات العامة:** تمثل نفقات تسير السلطات العامة السياسية مثلا للبرلمان بغرفتيه وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ـ **النفقات الخاصة بالوسائل لدى المصالح:** وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات وتضم ما يلي:

. مرتبات العمل . المنح والمعاشات. النفقات الاجتماعية . معدات تسير المصالح.

. اعانات التسيير . نفقات مختلفة.

ـ **التدخلات العمومية:** تتعلق بالنفقات التي بدورها تنقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وتضم:

. التدخلات العمومية والإدارية (اعانات للجماعات المحلية).

. النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية) والنشاط الاقتصادي.

. اسهامات اقتصادية (اعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).

. اسهامات اجتماعية (اعانات الدولة في مختلف صناديق المعاشات).

3 . 2 . نفقات التجهيز:

أ . تعريف نفقات التجهيز:

هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الإنتاج الوطني والاجمالي وبالتالي نمو ثروة البلاد[1]، وبأكثر تفصيل هي عبارة عن الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، حيث ان هذه الاعتمادات تمثل الحد الأعلى الذي لا يمكن تجاوزه اثناء صرف هذه النفقة وتسجل نفقات التجهيز ونفقات الاستثمار والنفقات برأسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج والتنفيذ باعتمادات الدفع.

. أقسام نفقات التجهيز:

حسب المادة 35 من القانون رقم 84 . 17، توزع نفقات التجهيز على 03 أبواب:

. استثمارات منفذة من طرف الحكومة.

. دعم استثماري.

[1]. صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 32 .

. نفقات رأسمالية أخرى.

ونجد ان هذا النوع من النفقات أي نفقات التجهيز يأخذ شكله وفق المعايير التالية:

العناوين: حيث تقسم نفقات التجهيز الى 03 عناوين هي:

. الاستثمارات التي تقوم بها الدولة.

. الإعانات التي تمنحها الدولة.

. النفقات الأخرى التي براس المال.

القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات الى 10 قطاعات: المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني، وسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية.

الفصول والمواد: تقسم القطاعات الى قطاعات فرعية وفصول ومواد بحيث تكون أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل برامج الاستثمار، حيث نجد ان كل عملية تكون مركبة من قطاع وقطاع فرعي وفصل ومادة.

ثانيا: أسباب تزايد النفقات العامة:

لقد حاول الاقتصاديون تفسير هذه الظاهرة والوقوف على اسبابها الظاهرية والحقيقية، وسنتناول فيما يلي شرح هذه الاسباب:

1 . الاسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة: نقصد بالأسباب الظاهرية لظاهرة تزايد النفقات العمومية، زيادة وتصاعد الانفاق العام عدديا دون ان يقابل ذلك زيادة وتحسين فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمات العامة المقدمة[1]، وتعتبر زيادة النفقات زيادة ظاهرية لعدم وجود زيادة في الاعباء العامة والنفع العام ويمكن حصر هذه الاسباب فيما يلي:

1 .1 . انخفاض القدرة الشرائية للنقود: ان انخفاض القدرة الشرائية للنقود يؤدي الى ان الدولة تدفع عدد من الوحدات النقدية أكبر مما كانت تدفعها من قبل، وذلك من اجل الحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، وهو ما يترجم بارتفاع المستوى العام للأسعار، اي ان قيمة العملات الوطنية تسير نحو الانخفاض بمرور الزمن حيث يترتب عن ذلك ارتفاع قيمة الاسعار، وبالتالي

[1]. محمد الصغير بعلي ويسر أبو العلا ، المالية العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، حجار، عنابة: الجزائر، 2003 ، ص45 .

تقل القدرة الشرائية للمواطن ومن ثم تلجأ الدولة الى رفع اجور العمال مما ينتج عن تزايد حجم النفقات العمومية للدولة باستمرار.

1 .2 . تغير النظم المحاسبية والمالية: أدى تغير الطرق المالية والمحاسبية الى اختلاف طرق تحضير الميزانية العامة للدولة، الامر الذي ادى الى ارتفاع صوري في حجم النفقات العمومية ومن اهم تغيرات طرق الحسابات العامة ما يلي:

. الاخذ بطريقة الموازنة الاجمالية بدلا من الموازنة الصافية.

. اختلاف مضمون ومدة النفقات العمومية.

. تكرار حساب النفقات العمومية.

1 . 3 . زيادة مساحة التوسع الاقليمي: يؤدي التغير الذي يطرأ على اقليم معين لدولة ما الى تغير في النفقات العمومية، قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات مرادها زيادة مساحة اقليم الدولة، مثال عن ذلك: قيام الدولة باحتلال دولة اخرى او استرداد جزء من اقليمها، ويترتب عن هذه الاخيرة زيادة بطبيعة الحال زيادة في حجم النفقات العمومية.

2 . الاسباب الحقيقية لتزايد النفقات العمومية: يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العمومية زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات بالإضافة الى زيادة عبئ التكاليف العامة بنسبة ما، وترتبط هذه الاخيرة بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، يمكن حصر هذه الاسباب فيما يلي:

2 . 1 . الاسباب الاقتصادية: تتمثل في تطور حجم الدخل الوطني من جهة والتطور الاقتصادي للدولة من جهة اخرى [1].

أ . تطور حجم الدخل الوطني: يترتب عن ذلك زيادة في حجم مداخيل الافراد ومنه توسع اوعية الضرائب والرسوم، التي تسمح للدولة باقتطاع مبالغ مالية كبيرة من مداخيلهم وتخصيصها لتحسين الخدمات العامة كما ونوعا، كما يجدر الذكر ان الزيادة في الايرادات يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها.

ب . التطورات الاقتصادية للدولة: كلما حرصت الدولة على التدخل في الحياة الاقتصادية كلما زاد حجم النفقات العمومية، وعلى سبيل المثال: محاربة الكساد في ازمة 1929 م التي مست الانظمة

[1] . عبد الكريم بركات و اخرون، المالية العامة، شباب الجامعة، القاهرة: مصر 1979 ، ص 423 .

الرأسمالية فتدخلت الدولة في الحياة الاقتصادية للحصول على موارد الخزانة العامة ذلك يؤدي لازدياد النفقات العمومية بمعدلات سريعة.

2 .2 . الاسباب الاجتماعية: باعتبار الفرد عضو من المجتمع جعل الدولة تركز اهتمامها عليه قصد تحسين محيطه وتفتحه، هذا ما يؤدي الى زيادة حجم النفقات العمومية قصد توسع نشاطها الاجتماعي ويمكن تلخيص هذه الاسباب فيما يلي:

أ . تطور ونمو الوعي الاجتماعي: ان الوعي الاجتماعي القى على عاتق الدولة مسؤوليات اجتماعية جديدة دفعها الى تخفيض مبالغ كبيرة لتغطيتها لأجل تحقيق مبدأ التضامن الاجتماعي، مبدأ محاربة الفوارق الاجتماعية، ومبدأ التوازن الاجتماعي.

ب . ازدياد عدد السكان: أدى زيادة النمو الديمغرافي الى ازدياد حقيقي للنفقات العمومية نتيجة قيام الدولة بمواجهة مطالب عدد كبير من السكان، سبب ذلك ان نسبة السكان في الطبقة الفقيرة أكثر مما فيه في الطبقة الغنية، بالتالي يتطلب على الدولة الكثير من النفقات لان الطبقة الفقيرة يتمتع افرادها بالإعفاء من الضرائب والرسوم او يدفعون ضرائب منخفضة لضالة مدخولهم.

2 .3 . الاسباب الادارية: تترتب عن نمو وظائف الدولة وتنوعها، تضخم حجم الاداة الحكومية نتيجة خلق العديد من الوزارات للقيام بتقديم الخدمات العامة والاشراف على حسن سير المشروعات العامة المختلفة ومن الطبيعي ان يؤدي ذلك لازدياد النفقات العمومية.

2 . 4 . الأسباب السياسية: من اهم هذه الأسباب نذكر ما يلي:

أ . انتشار مبادئ الديمقراطية: ذلك سعي لكسب الراي العام وتوفير الخدمات الأساسية، بالتالي يؤدي الى ازدياد حقيقي للنفقات العمومية.

ب . التوسع في العلاقات الدولية: ذلك سعيا لإقامة العلاقات الدولية وتوسعها بإقامة العلاقات الدبلوماسية والاشتراك في المنظمات الدولية، مما يؤدي الى زيادة في النفقات العمومية.

ج . الإعانات: تلجأ الكثير من الدول الى تقديم اعانات للدول الصديقة والهدف منها مساعدة هذه الدول على تحقيق تنميتها الاقتصادية او معالجة أزمتها، او لتكوين احلاف عسكرية او سياسية مع بلد ما.

د . النفقات العسكرية: انتشار الحروب والتوتر الدولي أدى الى التوجه لزيادة النفقات العمومية خاصة الدفاع وذلك نظرا للتكاليف الباهظة وكذا تضاعف الجند، لتاتي مرحلة إعادة بناء ما دمرته الحرب وتعويض منكوبيها.

هـ . تعدد الأحزاب السياسية: واتجاه كل منها خلال فترة توليد الحكم الى زيادة النفقات العمومية لكسب رضا أنصاره ولتنفيذ برنامجه الانتخابي الذي يتصف غالبا بالسخاء.

2 .5 . الأسباب المالية: تتركز هذه الأسباب في امرين هامين:

أـ سهولة الاقتراض: خاصة في العصر الحديث مما أدى الى كثرة لجوء الدولة الى القروض العامة (حيث كانت تعاني قديما للحصول عليها)، ذلك لتسديد العجز في إيراداتها مما يترتب عليه زيادة حجم النفقات العمومية.

ب . وجود فائض في الإيرادات العامة: يؤدي وجود فائض في الإيرادات العامة الغير مخصصة لغرض معين مما دفع الى تشجيع الحكومة على الانفاق سواء في أوجه إنفاق ضرورية او غير ضرورية.

المطلب الثالث: الاثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة.

اهم أثر للنفقات العامة اشباعها لحاجات كما انها تؤثر على النشاط الاقتصادي في مجموعة عن طريق تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك الوطني، وإعادة توزيع الدخل الوطني وهذه الاثار تعرف بأثر المباشرة للنفقات العامة، سنتطرق اليه في المطلب الأول، وهناك أيضا اثار غير مباشرة للنفقات العامة سنتطرق اليها، وأثرها في إعادة توزيع الدخل القومي سنتطرق لها في المطلب الثاني.

اولا: الاثار الاقتصادية المباشرة والغير مباشرة للنفقات العامة

سنتطرق فيما يلي الى اثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني، وكذلك على تحويل عناصر الإنتاج وأخيرا اثارها على الاستهلاك الوطني.

1 . الاثار المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج الوطني: تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الفرد[1].

1 .1 . اثار النفقات العامة على قدرة الافراد على العمل: ان قدرة الافراد على العمل تتوقف اساسا على تلبية السلع التي يستهلكونها والنفقات العامة توفر كمية أكبر من السلع والخدمات فتزيد من قدراتها على العمل.

[1]. محمود عباس المحرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 40.

1 .2 . اثار النفقات العامة على قدرة الافراد على الادخار: ان النفقات العامة تزيد من قدرة الافراد على العمل وزيادة هذه القدرة تؤدي الى زيادة الجهد المبذول من قبلهم مما يزيد من دخول الافراد وبالتالي يزداد الجزء المخصص للادخار.

1 . 3ـ اثار النفقات على قدرة الافراد على الاستثمار: ان النفقات العامة الانتاجية الموجهة لمنتجي القطاع الخاص او الاستهلاكية او الاعانات الحكومية تؤدي الى زيادة الدخل القومي والى ارتفاع ميل المستفيدين الى الادخار وبالتالي تزداد الادخارات التي تجمع من طرف الجهاز المالي والمصرفي لتعيد استثمارها على شكل قروض وبالتالي تزداد قدرة البلد على زيادة الاستثمار.

2 . اثار النفقات العامة على تحويل عناصر الانتاج: تؤثر النفقات العامة على عناصر الانتاج بجعلها تتحول من انتاج الى اخر ومن مكان الى اخر وذلك وفق الشكل الموالي:

أ . ان قيام الدولة بوظائفها التقليدية يؤدي الى توجيه عناصر الانتاج على ذلك الاستخدامات وتقوم النفقات العامة بتهيئة الجو الملائم لازدهار النشاط الاقتصادي بها ونموه.

ب . ان قيام الدولة ببعض المشروعات خصوصا تلك التي لا يتجه اليها القطاع الخاص اطلاقا نظرا لان هذه المشروعات لا تؤدي الى ارباح بصورة مباشرة وأنها تتطلب رؤوس اموال ضخمة يعجز عنها القطاع الخاص.

ج . ان النفقات العامة تهدف الى تخفيض تكاليف بعض السلع او تخفيض مسار البعض منها عن طريق الانفاق العام.

د . النفقات العامة يمكن ان تؤدي الى تحويل عناصر الانتاج بين مناطق مختلفة كالإعانات التي تقدمها الدولة على بعض الهيئات المحلية لتشجيعها على حسن قيامها بوظائفها تؤدي الى زيادة هذه الهيئات لنفقاتها.

3 . الآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك الوطني: تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي او العام او خلال ما توزعه الدولة على الافراد او بصورة مرتبات او اجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وسنتعرض لكل نوع من هذه النفقات على حدي:

أ . نفقات الاستهلاك العمومي (الحكومي): يقصد بنفقات الاستهلاك العمومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع او من مهام ضرورية من اجل صيانة المباني الحكومية وشراء اجهزة ومواد اولية الازمة

للإنتاج العمومي او لأداء وظائف عامة ونفقات متعلقة بالملفات والاوراق والاثاث اللازمة للمصالح الحكومية والوزارات.... الخ.

ب . نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الافراد: من اهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بدخول مختلف اشكالها من مرتبات واجو راو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها او عمالها (الحالين والسابقين) وبطبيعة الحال فان الجزء الاكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات.

. الاثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

للنفقات العامة اثار غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بالأثر المضاعف، ويطلق على أثر المضاعف " **الاستهلاك المولد**" كما يطلق على أثر المسارع " الاستثمار المولد".

1 . أثر المضاعف (الضارب): يرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الانتاج لتفاعل أثر المضاعف.

يشير المضاعف في التحليل الاقتصادي الى المعامل العددي الذي يشير على الزيادة في الدخل الوطني المتولد عن الزيادة في الانفاق وأثر زيادة الانفاق الوطني على الاستهلاك.

يعبر عن المضاعف بالعلاقة التالية:

المضاعف = 1/ (1 – الميل

الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي

المضاعف = 1/ الميل الحدي للادخار

التغير في الدخل = التغير في الإنفاق * (1/ الميل الحدي

وبحسب كينز فان فكرة المضاعف يمكن استخدامها بصورة عامة أي في كافة الحالات التي تحدث فيها زيادة الانفاق سواء تعلق الامر بالاستثمار او بغيره، ومن ثم تطابق فكرة المضاعف على النفقات العامة بالشكل الموالي:

التغير في الدخل = التغير في النفقات العامة * (1 / الميل الحدي للادخار)

ولقد انتقدت هذه الفكرة لان الميل الحدي للاستهلاك يختلف من جماعة لأخرى وايضا يهمل خصائص القطاعات الاقتصادية المختلفة والطبقات الاجتماعية المختلفة.

2 . أثر المسارع (المعجل): يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الانفاق او نقصه على حجم الاستثمار حيث ان الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعه على النحو الحتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المسارع.

فالمسارع يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:

المسارع = التغير في الاستهلاك / التغير في الاستثمار

ذلك ان زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية يؤدي الى الطلب المشتق على السلع الاستثمارية بكمية أكبر.

وعلى هذا فان زيادة النفقات العامة تسمح بما تحدثه من زيادة في الاستهلاك في احداث زيادة في الاستهلاك بكمية أكبر ونشير هنا الى ثلاثة امور أساسية:

ـ ان هناك تفاعل مبدئيا بين المضاعف والمسارع المترتب وهذا التفاعل المتبادل يحدث اثرا تراكميا في كل من الدخل، الانتاج، الاستهلاك، الاستثمار.

ـ من اجل حساب أثرى المضاعف والمسارع المترتب على الزيادة او الانخفاض في النفقات العامة يجب الاخذ بعين الاعتبار مصدر تمويل هذه النفقات.

ـ ان مبدا المضاعف والمسارع يفرضان وجود جهاز انتاجي مرن ليستجيب للزيادة في الانفاق بزيادة الانتاج، وهذا التحليل يلائم الدولة المتقدمة على عكس الدولة النامية التي تفتقر الى جهاز انتاجي محكم.

ثانيا: أثر النفقات العامة في اعادة توزيع الدخل القومي

يمكن للنفقات العامة ان تعمل على اعادة توزيع الدخل بين مختلف فئات وطبقات المجتمع، وذلك بنقل الدخل من مجموعة افراد معينة او فئة معينة الى مجموعة افراد او طبقة معينة اخرى.

وعلى ضوء ما سبق ذكره يجري توجيه النفقات العامة والادوات المالية عموما نحوي الغايات المحددة فغالبا ما تهدف الدولة من خلال نفقاتها العامة الى الوصول للتوزيع المتساوي أوالي زيادة درجة التفاوت في التوزيع وذلك على الشكل التالي:

1 . النفقات العامة التي تهدف الى التوزيع المتساوي: الاعانات الاجتماعية التي تستفيد منها الفئات الفقيرة من المجتمع كمخصصات الضمان الاجتماعي والرواتب التقاعدية.

2 . النفقات العامة التي تهدف الى زيادة درجة التفاوت في التوزيع: وتتمثل في الاعانات التي تمنح بقصد تشجيع المشاريع الاقتصادية الخاصة وفوائد الدين التي يحصل عليها الاغنياء.

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي اهم اهداف أي سياسة اقتصادية ومن الضروري تحديد بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، قبل القيام باي دراسات حوله.

المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي.

اولا: تعريف النمو الاقتصادي: يقصد بالنمو الاقتصادي " انه عبارة عن معدل زيادة الانتاج او الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة " ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة والانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الانتاجية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي [1].

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وبالتعمق في هذا المفهوم فانه يتعين التأكيد:

ـ ان النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي، بل لا بد وان يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي.

. ان الزيادة التي تحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين ان تكون زيادة حقيقية.[2]

[1] حربي محمد موسى عريقات، " مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي " دار الكرمل للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان: الأردن 1997، ص 67.

[2] . محمد عبد العزيز عجيمة واخرون، " التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية: مصر، 2006 ص 73

يهتم النمو الاقتصادي بتزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا او خارجيا.[1]

ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي: يقاس النمو الاقتصادي عادة من خلال الزيادة الحقيقية لإجمالي الناتج المحلي على مر الزمن، او زيادة اجمالي الناتج المحلي للفرد على مر الزمن، والمقياس الاخير يربط الزيادات في الانتاج المحلي بتغيرات عدد السكان، وهكذا إذا ارتفع الانتاج المحلي بمقدار يقل بقليل عن زيادة عدد السكان، يكون هناك تحسن ضئيل فحسب في مستويات المعيشة[2]، حيث توجد ثلاثة معاير رئيسية لقياس النمو وهي:

1: معايير الدخل: تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها ونناقشها ان الدخل هو المؤشر الاساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي.

1.1. الدخل القومي الحقيقي: يشير الى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو اساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي، الا ان هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لان زيادة الدخل (او نقصه) قد يؤدي الى بلوغ نتائج ايجابية (او سلبية) فزيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

1. 2 . الدخل القومي الكلي الحقيقي: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على اساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة فنية كما يتوافر لها الامكانيات المختلفة لإفادة من ثرواتها الكامنة، اضافة الى ما بلغته من تقدم تقني.

1 .3. معيار متوسط الدخل: يعتبر هذا المعيار الاكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة احصائيات السكان والافراد.

هناك طريقتين لقياس معدل النمو على المستوى الفردي وهما[3]:

ـ **معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في المتوسط الدخل الحقيقي من سنة الى اخرى وتتمثل صيغته فيما يلي:

---

[1] هوشيار معروف، " تحليل الاقتصاد الكلي" دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان: الأردن 2005، ص ص 347 –348.

[2] . بسام الحجار، " علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي" دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت: لبنان 2010، ص 197.

[3] .فتيحة بنابي " السياسة النقدية و النمو الاقتصادي دراسة نظرية " مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص5 .

CMs =(Yt –Yt−1 /Yt−1) . 100

حيث : **CMs**

Yt: متوسط الدخل الحقيقي في السنة **t.**

Yt−1 : متوسط الدخل الحقيقي في السنة **t−1**

. معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، وتوجد طريقتين لحسابه: $CMc = N\ (Yn / Y0)^{1/2}$

حيث : **CMc:** معدل النمو المركب.

N: فرق عدد السنوات بين أول سنة في الفترة.

Y0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Yn: الدخل الحقيقي لاخر الفترة (**N**).

طريقةالانحدار : Ln

yt =A+CMct

CMct =Ln yt –A

حيث: **Ln yt:** اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة **t** .

A : ثابت. **t : الزمن** CM_{ct} : **معدل النمو المركب في السنة t .**

4 . معادلة سنجر للنمو الاقتصادي: وضعها في عام 1952، وعبر عنها بانها دالة لثلاثة عوامل:

D = SP−R

D : معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S : معدل الادخار الصافي.

P : انتاجية راس المال.

R : معدل نمو السكان السنوي.[1]

[1] . محمد عبد العزيز عجيمة واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 98.

2: **المعـــايير الاجتماعيـــة:** ظهـرت الاصـوات المناديـة باسـتعمال المؤشـرات الاجتماعيـة كمؤشـرات معبـرة عـن مسـتوى النمـو الاقتصـادي بـين البلـدان ومقياسـا لدرجـة التطـور الحاصـلة فـي اواخـر السـتينات، وكـان الهـدف منهـا هـو معالجـة نقـائص المؤشـرات المتعـارف عليـه للتعبيـر عـن الوقـائع والتغيـرات الاجتماعيـة، والتـي نجـد منهـا، المعـايير الصـحية، معيـار نوعيـة الحيـاة، ودليـل التنميـة البشرية[1].

3: **المعـايير الهيكليـة:** ان اهـم المؤشـرات الناجمـة عـن التغييـر فـي الهيكـل والبنيـان الاقتصـادي، التـي يمكـن اسـتخدامها كمقيـاس للتقـدم والنمـو الاقتصـادي فـي الدولـة يتمثـل فـي: الـوزن النسـبي للإنتـاج الصـناعي فـي النـاتج المحلـي الاجمـالي، الـوزن النسـبي للصـادرات الصـناعية الـى اجمـالي الصـادرات السلعية، نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى اجمالي العمالة.[2]

ـ يمكـن تصـنيف النمـو الاقتصـادي الـى صـنفين، النمـو الاقتصـادي الموسـع الـذي يتمثـل فـي كـون نمـو الـدخل يـتم فـي بـنفس معـدل نمـو السـكان، النمـو الاقتصـادي المكثـف الـذي يتمثـل فـي كـون نمـو الـدخل يفـوق نمـو السـكان وبالتـالي فـان نمـو الـدخل الفـردي يرتفـع، وعليـه المـرور مـن النمـو الموسـع الـى النمـو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، اين المجتمع يتحول تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.[3]

المطلـب الثـانـي: محـددات وتكـاليف النمـو الاقتصـادي.

أولا: محـــددات النمـــو الاقتصـــادي:

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ويمكن ايجازها فيما يلي:

ـ كميـة ونوعيـة المـوارد البشـرية: يمكـن قيـاس معـدل النمـو الاقتصـادي بطريقـة معـدل الـدخل الفـردي الحقيقـي، ومعـدل الـدخل الحقيقـي للفـرد يسـاوي النـاتج القـومي الاجمـالي علـى عـدد السـكان، فكلمـا كـان معـدل الزيـادة فـي النـاتج القـومي الاجمـالي الحقيقـي أكبـر مـن معـدل الزيـادة فـي السـكان كلمـا كانـت الزيـادة فـي معـدل الـدخل القـومي الحقيقـي أكبـر، وبالتـالي تحقيـق زيـادة أكبـر فـي معـدل النمـو الاقتصـادي امـا إذا تضـاعف النـاتج القـومي الاجمـالي الحقيقـي ورافـق ذلـك زيـادة فـي عـدد السـكان الـى الضعف ايضا فمعنى هذا ان الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير.

---

[1]. عبد الغفار غطاس " أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي" مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2009-2010، ص 31.

[2]. محمد عبد العزيز واخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 106- 111.

[3] . د. شعيب بونوة، زهرة بن يخلف " مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي" ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر، ص 62.

ان زيادة عدد السكان يؤدي الى زيادة حجم القوى العاملة اي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل، كما وتؤثر انتاجية العمل على معدلات النمو الاقتصادي حيث يستخدم عادة مؤشرا لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية او لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية الى السلع والخدمات.

ـ كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد انتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات .....الخ.

فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الاهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وان كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن ان يكتشف او يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، تحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة نحو مجالات الابحاث[1].

ـ تراكم راس المال: يعتبر العديد من الاقتصاديين ان الاستثمار وتراكم رأس المال عنصران اساسيان وضروريان للنمو الاقتصادي، كما تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل النمو الاقتصادي اي ان راس المال أصبح يمثل المتغير الاستراتيجي المهيمن على تحقيق كل من النمو والتنمية الاقتصادية، وان توفر أكبر حجم من الموارد الادخارية واستثمارها يمكن البلدان النامية من كسر حواجز التخلف الاقتصادي والانطلاق نحو النمو الاقتصادي[2].

ـ التخصص والانتاج الواسع الكبير: اوضح ادم سميث ان التحسن في القوى الانتاجية ومهارة العامل يعزي الى تقسيم العمل يحدد بحجم السوق، فاذا كان حجم السوق صغيرا كما هو في الحال في معظم الاقطار النامية فان تقسيم العمل سيكون اقل بالتالي يقل حجم العمليات الانتاجية الذي يؤدي بدوره الى زيادة حجم الانتاج وتقليل التكاليف.

ـ معدل التقدم التقني: يعتبر هذا المعامل ايضا من اهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي الى زيادة مستوى المعيشة للسكان،

[1] . حربي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 68 – 69 .

[2] . دليلة طالب" الانفتاح التجاري واثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة شهادة الدكتورة، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية، 2014 –2015 ، ص 53 .

وان التقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور للمخترعات، فانه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

- عوامل بيئية: النمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، فوجود استقرار سياسي وقطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي.

ثانيا: تكاليف النمو الاقتصادي

في عالم يسوده قانون الندرة الاقتصادية تظهر الحاجة الى الاختيار ويترتب على ذلك تضحية (تكلفة) فالنمو الاقتصادي يتطلب استثمارات وادخارات ضخمة في مجالات السلع الانتاجية، الصحة والتعليم، وغالبا فان مردود هذه الاستثمارات لا يكون فوري ويتطلب مرور وقت قبل ان ينعكس في زيادة السلع والخدمات الاستهلاكية.

على الصعيد الفردي فان تسارع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي الى تكاليف سريعة في تكنولوجيا وطرق الانتاج وذلك يتطلب تغييرا مستمرا في وسائل الانتاج من الات ومعدات كفاءات ومهارات، الامر الذي قد يجد فيه بعض الافراد ان فئاتهم وقدراتهم اصبحت غير مناسبة وغير مطلوبة، بالطبع مثل هؤلاء الافراد سيعانون من وقت لأخر من النمو الاقتصادي[1].

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي الثمن او التضحيات التي يتحملها المجتمع مقابل تحقيق معدلات عالية للنمو ولعل اهم هذه التضحيات هي:

1 . التضحية بالراحة الآنية: يمكن زيادة النمو الاقتصادي باستغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع استغلالا كاملا، وان كلفة هذه الزيادة في الانتاج لا بد ان تقاس بدرجة التضحية او المتعة التي كان يمكن لأفراد المجتمع التمتع بها، ولا يقصد بالراحة هنا الكسل وانما يقصد بها اختيار بين الاشتغال في ايام الاسبوع كلها او تفضيل الراحة ليوم او يومين مثلا من كل اسبوع.

2 . التضحية بالاستهلاك: كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زادت الحاجة الى زيادة انتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات اليها، بالإضافة الى زيادة الاستثمار في التعليم

[1]. طالب محمد عوضي " مدخل الى الاقتصاد الكلي" نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، بدون طبعة، عمان: الأردن، 2004، ص 182.

والتدريب، وهذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من اجل زيادة الانتاج في المستقبل.

3 . تردي البيئة: ان النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، بل وحتى النامية، ادى الى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.

4 . التكاليف الانسانية: ان المبالغة في توسيع الإنجازات المالية في المجتمعات الغربية المتقدمة، أدت الى ظهور موجة انتقادات من قبل المعنيين، الحياة العامة والتي اخذت تتردى في المدن الكبرى وكذلك على نفسية الافراد وعلاقاتهم الاجتماعية فالنمو الاقتصادي والتوسع فيه بشكل كبير أدى الى تهميش فئة من المجتمع[1].

5 . عدم الاستقرار الاقتصادي: ان الأقطار الرأسمالية تعاني من مشكلة معقدة وهي عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يأخذ اشكالا عديدة منها التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا ...الخ وتعزي السبب في ذلك الى ان عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة.

المطلب الثالث: خصائص واهداف النمو الاقتصادي.

أولا: خصائص النمو الاقتصادي:

حدد " سيمون كزنتس" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 ستة خصائص للنمو الاقتصادي واشار بالتحديد الى الدول المتقدمة وهي[2]:

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني.
- المعدلات المرتفعة لإنتاجية الكلية لعناصر الانتاج.
- المعدلات المرتفعة للتحول الهيكلي في الاقتصاد.
- المعدلات المرتفعة للتحول الايديولوجي والاجتماعي.
- ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول الى سيطرتها على الاسواق العالمية والمواد الخام.
- انخفاض الادخار والاستثمار، حيث تتصف الدول النامية بانخفاض الادخار الاجمالي.

[1]. علي العمري " دراسة تاثير أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص ص 46 -47.

[2] ميشيل تودار " ترجمة محمود حسين الوادي واخرون " التنمية الاقتصادية " ، دار المريخ للنشر ، بدون طبعة، الرياض:السعودية 2006 ، ص 175 .

ثانيا: اهداف النمو الاقتصادي:

ان تحقيق اهداف النمو الاقتصادي في اي البلدان النامية، ليس فقط بالتوسع الافقي في الانتاج عن طريق زيادة عدد المصانع وتنويعها، وحشد أكبر عدد ممكن من الفنيين والامكانيات الرأسمالية، بل ان هناك طريقا اخر مكملا لهذا الا وهو التوسع في الانتاج، وذلك برفع مستوى الكفاية الانتاجية في هذه المصانع بواسطة الاستثمار الجيد لعوامل الانتاج المتوفرة، وبأساليب رشيدة.

ان النمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات الامر الذي يعتبر المحرك الرئيسي لتحسين مستويات المعيشة عبر الزمن، وتتحول المكاسب المادية للأفراد بدرجات متفاوتة من خلال ما يحدثه النمو من ارتفاع في معدلات الاجور والارباح والدخول الاخرى، ولكن يمكن القول بان معدلات النمو المرتفعة تخفف من مشكلة البطالة اذا ما صاحبها سياسات حكومية هادفة للتخفيف عن مشكلة عدم العدالة في التوزيع، ، بالإضافة الى ذلك فان التوسع في الدخول نتيجة النمو الاقتصادي يدفع الحكومات الى مجاورة حاجات الافراد الاستهلاكية المتطورة من خلال تطوير المرافق العامة وتوفير الخدمات الترفيهية.[1]

المبحث الثالث: العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.

نتطرق من خلال هذا المطلب الى أهمية النمو الاقتصادي ومعرفة نوعية العلاقة بين الانفاق والنمو الاقتصادي إن كانت موجبة أو سالبة حيث اختلفت نتائج الدراسات في ذلك نتيجة اختلاف الأسس والفرضيات المنطلق من خلالها لتحديد العلاقة بين الإنفاق الاعم والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: اهمية النمو الاقتصادي.

ان الهدف الاساسي للنمو الاقتصادي هو زيادة رفاه الشعب، وتجنب القدرة المتزايدة على الانتاج هذا الهدف بطرقتين رئيسيتين: فهي تؤدي من ناحية الى زيادة كمية البضائع والخدمات المتوافرة للمستهلك لاستعماله الخاص، وهي تقدم، من ناحية ثانية، الموارد اللازمة التي تسمح الحكومة على جميع مستوياتها بالاضطلاع بمسؤوليتها المتزايدة باستمرار، دون ان تترك اثرا سلبيا على مستويات الاستهلاك الخاصة.

[1] . ميشيل تودار " ترجمة محمود حسين الوادي واخرون " ، مرجع سبق ذكره، ص 176 .

ان أثر النمو على الثروة في المجتمع يعتمد على النتيجة الصافية لكل نتيجة، من معدل التبادل التجاري وحيث ان النمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة ثروة المجتمع وذلك نتيجة لنمو عنصر راس المال في الدولة، مع ملاحظة انه بمرور الزمن من المحتمل ان ينمو الاقتصاد في الدولة وكذلك ممكن ان تتغير اذواق الناس في المجتمع.

تعاني الدول النامية من العديد من العقبات والصعوبات التي تشكل قيودا على التنمية والنمو الاقتصادي من اهمها ضعف الادخار، فاذا كان الادخار ضعيفا فان الاستثمار يكون ضعيفا، وهذا يحد من عملية النمو الاقتصادي ويجعله بطيئا وضعيفا، حيث يؤدي ضعف مناخ الاستثمار الى ابطاء حركة الاستثمارات الخاصة في البلد وضعف تدفق راس المال من الخارج وهروب راس المال الخاص الى الخارج، اضافة الى زيادة تكاليف الانتاج، وهذا الامر يحد من وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي ويضعف عملية تكوين راس المال، قلة الموارد الطبيعية وندرتها، ضعف تأهيل العنصر البشري ، ان ارتفاع نسبة الامية وانتشارها اضافة الى ضعف برامج التأهيل والتدريب والتعليم الامر الذي يسبب ضعف انتاجية عنصر العمل ، وبالتالي ضعف وتيرة النمو.

المطلب الثاني: العلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

أشار "كنوب"(1990) في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية لبيانات ممتدة على طول الفترة من سنة 1970إلى سنة 1995 إلى الانخفاض في حجم التدخل الحكومي مشارا إليه بانخفاض حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي والرفاهية وهذا ما أكده أيضا (فوستر وهنركسون)(1999-2001) في دراسة في نفس الفترة [1].

ونفس النتيجة توصل إليها (بارو)(1991) في دراسة له شملت 98 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1985مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي لتحديد علاقته مع معدل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة لناتج الحقيقي المحلي ، وتوصل من خلالها إلى وجود علاقة سلبية مؤثرة تدعم إلى حد كبير عدم ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل متزايد ومن جهته يؤكد من خلال دراسته التي شملت 59 دولة من الدول النامية متوسطة الدخل خلال الفترة من سنة 1960إلى سنة 1985، بأن نمو حجم العام في الاقتصاد ممثلا في الزيادة الإنفاق العام

[1] Contention Alexiou : gouvernement spending and économico growth، journal of économico and social reverche ،vol 11 2009 p2 (www.fatih.Edu .tr/jesr/jesr alexiou pd) 2020/01/15 اطلع عليه يوم

يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وأن الأثر السلبي للإنفاق العام على الناتج المحلي يرتفع ثلاث مرات في الدول ذات النظام الاشتراكي غير الديمقراطية مقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي .

وعموما فإن أهم الأسباب المؤدية إلى وجود العلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي:

1- تكلفة التمويل: إن زيادة الإنفاق العام يتطلب وجود مصادر لتمويل ذلك لكن كل الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل تلك الزيادة لها أثار سلبية على الاقتصاد المحلي ، فاللجوء إلى إقتطاع الضرائب سواء من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى الحد من الادخار ومن ثم انخفاض الاستثمار بشكل يوحي إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد كما أن اللجوء إلى الاقتراض يؤدي ارتفاع معدلات الفائدة وإزاحة القطاع الخاص أما اللجوء إلى الإصدار النقدي فيصدم بهاجس وقوع الاقتصاد في حالة تضخم وبالتالي فإن أول هاجس تواجهه الزيادة في الإنفاق العام هو مصدر التمويل الذي يطرح أثار سلبية على الاقتصاد أي كان نوعه .

1- أثر الإزاحة: إن أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق العام في أي اقتصاد ما هو أثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي وذلك بحكم ندرة الموارد، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض في الناتج المحلي وذلك بسبب انخفاض فعالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.

2- تكاليف الإعانات: تؤدي العديد من البرامج وخطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية بمختلف أنواعها أثر عكسي على النمو الاقتصادي إذ أن إعانات الفيضانات والزلازل تحد من رغبة أرباب العمل في تحسين وتطوير نوعية البنايات والطرق، حيث أن نفسية الفرد سواء كان مستهلكا أو منتجا تؤثر على سلوكه نتيجة تلك الإعانات التي تؤثر فيها وهذا ما يؤدي إلى سلبية ذلك النوع من الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

3- عدم الكفاءة: يعتبر الإنفاق العام الأداة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد حيث أن الدولة ورغم توفيرها لخدمات الصحة التعليم والنقل إلا أن القطاع الخاص يمكنه توفيرها بجودة وكفاءة أعلى وبتكلفة أقل، حيث أن القطاع الخاص ورغبته في التوسع والمنافسة فإن ذلك يؤدي إلى الرفع من كفاءة الخدمات المقدمة بشكل يفوق ما يقدمه القطاع العام.

المطلب الثالث: العلاقة الموجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

يؤكد رام (1986) بأن القطاع له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي، حيث أنه علاوة على ذلك يعرف الناتج المحلي الخام على أنه مجموع الناتج من القطاع العام والناتج من القطاع الخاص كما أن أشاور (1990) يشير إلى الإنفاق العام وبالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي، أماأليكسو(2009) في دراسة له 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة من سنة 1995 إلى سنة 2005،فقد أكد على الإنفاق العام على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي ،وهو بذلك يوافق ما جاء به أشاور(1990).

ومن جهة أخرى فإن العديد من الاقتصاديين يرون أن الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود والذي يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام، حيث يشير شبيهي(1993) إلى الإنفاق العام يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي إذا كان حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي لايتجاوز15%أماإذا تجاوز ذلك فإن الأثر يتحول إلى أثر سلبي وذلك كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (01): يوضح العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

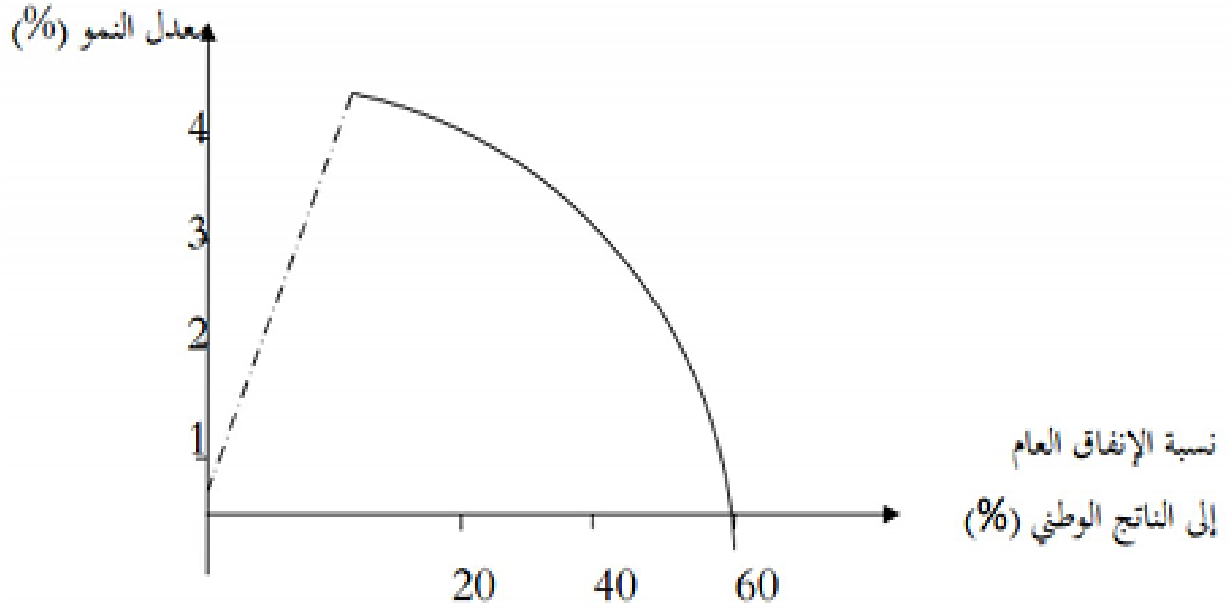

Source: pascuam M cacia S government spending and economic growth in the European Union countrie p 4

ويظهر لنا من الشكل أنه إذا لم يكن هناك إنفاق عام فإن معدل النمو الاقتصادي يكون منخفضا جدا وغير بعيد عن الصفر لأن الاقتصاد بحاجة إلى بنى تحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج

ومن خلال المنحنى الذي يبدأ في الارتفاع مشيرا إلى تزايد معدل النمو الاقتصادي الذي يقابله حجم الإنفاق العام الى الناتج المحلي حوالي 15% وبعدها فإن أي ارتفاع في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي يفوق 15% فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي والانفاق العام، ويظهر لنا أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تكون موجبة إذا كان يعبر عنها في شكل التغيير النسبي السنوي وتكون سالبة إذا كان يعبر عنها بالتغير في المعدل السنوي.

خلاصـــة الفصـــل:

يعتبـر الانفـاق العـام اهـم أدوات السياســة الماليــة ، والــذي زاد تطـوره دور الدولــة وتـدخلها فــي النشـاط الاقتصـادي علـى ذالـك زاد توجـه الاهتمـام الـى دراسـة وتفسـير ظـاهرة النمـو المطـرد فـي الانفـاق العـام، هـذا النمـو الـذي شـمل جميـع الـدول الصـناعية والناميـة ، الامـر الـذي اقتضـى تطـوير نظريـة علميـة حـول هـذه الظـاهرة، حيـث تلعـب السياسـة الماليـة دورا هامـا فـي تحقيـق الاسـتقرار الاقتصـادي فالسياسـة الماليـة لهـا تـأثير مباشـر علـى الـدخل ثـم الطلـب الكلـي ، وهـذا مـا قمنـا بـالتعرف عليـه مـن خـلال المباحـث السـابقة، اذ اشـتمل المبحـث الأول التطلـع علـى المفـاهيم الأساسـية للأنفـاق العـام حيـث ان تعـداد أوجـه النفقـات العامـة اسـتوجب تصـنيفها الـى فئتـين مـن التقسـيمات، تقسـيمات علميـة وأخـرى عمليـة، وذالـك راجـع للتفرقـة بـين طبيعـة النفقـات حيـث تجمـع النفقـات المتشـابهة والمتجانسـة مـن حيـث طبيعتهـا والـدور الـذي تقـوم بـه والاثـر الـذي تنتجـه والاهـداف التـي ترمـي اليهـا كمـا ان تحديـد الانفـاق العـام يـتم علـى أسـس وضـوابط معينـة يجـب عـدم تجاوزهـا، وذلـك حتـى يحقـق الهـدف المرجـو منـه وهـو اشـباع الحاجـات العامـة، إضـافة الـى هـذا يـؤثر الانفـاق العـام علـى النشـاط الاقتصـادي فـي المجتمـع كلـه مـن خـلال التـأثير علـى الاسـتهلاك والادخـار ومـن ناحيـة أخـرى هنـاك تـأثير علـى توزيـع الـدخل القـومي، ومـن ثـم تناولنـا مفـاهيم حـول النمـو الاقتصـادي عناصـره وخصائصـه ومحدداتـه واهميتـه وفـي المبحـث الثالـث علاقـة الانفـاق العـام والنمـو الاقتصـادي ايـن تـم تحديـد العلاقـة الموجبـة و السـالبة بـين الانفاق العام والنمو الاقتصادي .

الفصل الثاني

دراسة تحليلية واثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر

للفترة (1990 ـ 2018).

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق إلى الإطار النظري الخاص بالنفقات العامة تعرفنا من خلالها على تعريف النفقة العمومية وخصائصها ومراحلها وتقسيمات النفقة العامة والاثار الاقتصادية والاجتماعية ، مفاهيم ومقاييس النمو الاقتصادي ،و العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق العام ،سنقوم بدراسة تحليل تطور النفقات العامة و اثرها على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة1990 –2018 و ذلك بطريقتين:

الأولى تتمثل في الإحصاء الوصفي للنفقات العامة بالجزائر و الثانية تتمثل في طريقة التحليل بالمركبات الأساسية حيث تم اختيار هذه الطريقة لأنها الأنسب لتحليل المعطيات التي نستعملها، و التي تتمثل كلها في متغيرات كمية، فقد قسمنا علمنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- ✓ **المبحث الأول: تحليل تطور النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر**
- ✓ **المبحث الثاني: تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية.**
- ✓ **المبحث الثالث: تطبيق نماذج اشعة الانحدار الذاتي (var) على حالة الجزائر.**

المبحث الأول: تحليل تطور النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

لقد مرت النفقات العامة والنمو الاقتصادي بعدة تطورات هامة خلال الفترة 1990ـ 2018 سواء نفقات التسيير او نفقات التجهيز في ظل الإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي او في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: تحليل تطور الانفاق العام خلال فترة 1990-2018

يعكس تطور الانفاق العام بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وما توفره من شروط صحية للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية نتطرق في هذا المطلب الى تحليل تطور النفقات العامة وبعد ذلك سيتم التمييز بين تطور كل من النفقات التسيير والتجهيز خلال فترة الدراسة من 1990-2018.

أولا: تحليل تطور الانفاق العام خلال فترة 1990-2018:

شهدت الجزائر عدة تطورات نتعرف على تحليل التطور الانفاق الاجمالي للنفقات العامة خلال فترة الدراسة، والمعطيات المقدمة لنا تعبر عن معطيات سنوية للإنفاق العام في الجزائر حيث سنقوم بدراسة احصائية لهذه المعطيات من سنة 1990الى غاية سنة 2018.

الجدول رقم(1): يمثل تطور الانفاق العام في الجزائر من سنة 1990-2018.

الوحدة (مليون دينار)

السنة	النفقات العامة	معدل نمو نفقات العامة(%)	السنة	النفقات العامة	معدل نمو نفقات العامة(%)
1990	136500000		2005	2052037000	8,634888535
1991	212100000	55,38461538	2006	2453014000	19,54043714
1992	420131000	98,0815653	2007	3108669000	26,728547
1993	476627000	13,44723432	2008	4191053000	34,81824536
1994	566329000	18,82016755	2009	4246334000	1,319024121
1995	759617000	34,12998451	2010	4466940000	5,195210739
1996	724609000	-4,608638301	2011	5853600000	31,04272724
1997	845196000	16,64166468	2012	7058100000	20,57708077
1998	875739000	3,613718002	2013	6024100000	-14,64983494
1999	961682000	9,813768714	2014	6995700000	16,12855032
2000	1178122000	22,50640024	2015	7656300000	9,442943522
2001	1321028000	12,12998314	2016	7297500000	-4,686336742
2002	1550646000	17,38176632	2017	7282670000	-0.203220281
2003	1639265000	5,714972985	2018	7899061000	8.46380517
2004	1888930000	15,23030139			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (2): يمثل تطور الانفاق العام في الجزائر من سنة 1990الى سنة 2018

الوحدة (مليون دينار)

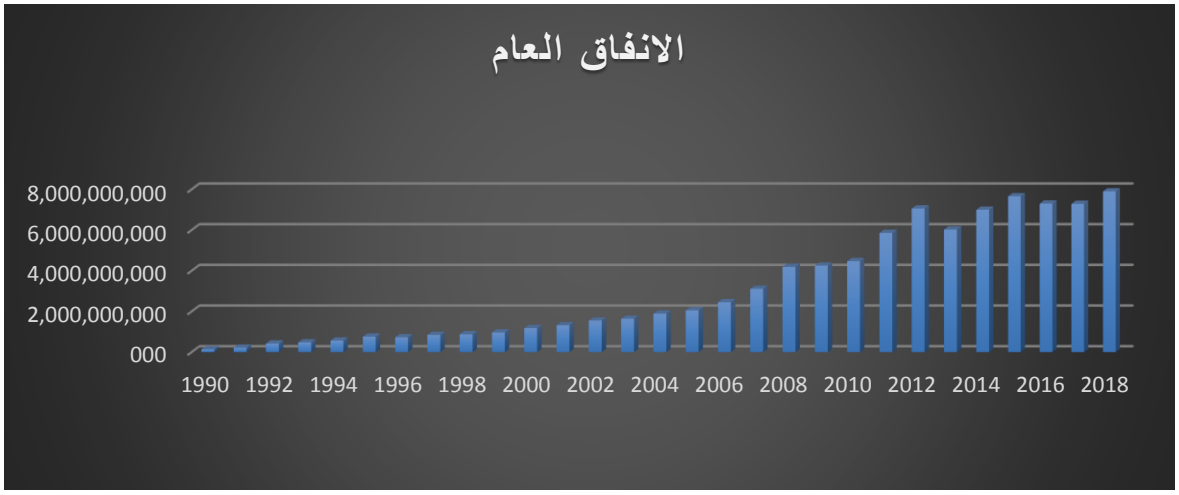

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الانفاق العام بالاستعمال برنامج Excel

من خلال تتبعنا لتطور الانفاق العام في الجزائر يظهر حجم النفقات لسنة 1990 متواضع ويقدر ب136.5 مليار دينار لكن ارتفعت في السنة الموالية الى212.1مليار دينار أي بنسبة 55.38% بعد هذه السنة واصلت النفقات العامة مسارها التصاعدي لتبلغ سنة 1995 ما قيمته 759.617مليار دج، ومع بداية الالفية الثالثة بلغت النفقات العامة 1178.122 مليار دينار وهذا راجع الى الارتفاع الذي شهدته اسعار النفط في الاسواق الدولية حيث ارتفع من 17.5 دولار امريكي سنة 1999 الى 27.5 سنة 2000 و بالتالي ارتفاع عوائد الجبائية البترولية يعتبر عائدا مهما للإيرادات العامة للدولة ، ومع شروع الجزائر ببرنامج انعاش اقتصادي 2001-2004 ومع كل المؤشرات كانت توحي باستمرار تزايد سعر النفط هذا ما ادى بها بمواصلة سياستها الانفاقية التوسعية حيث بلغ سنة 2004حوالي1888.93 مليار دج، حيث بلغ سعر النفط في الاسواق الدولية 38.4 دولار امريكي سنة 2004 اما احتياطي الصرف بلغ ما يقارب 49.1 مليار دولار ليشهد وتيرة نمو عبر السنوات الى ان بلغ 4466.9 مليار سنة 2010.

وفي إطار المشاريع المسطرة من قبل الدولة وتقييم لنفقات العامة نلاحظ ان النفقات العامة سجلت قفزة فمن 4466.9مليار دج سنة 2010الى 6995.7 مليار سنة 2014 وهذا راجع الى السياسة التوسعية في إطار تنفيذ البرامج والمشاريع المسطرة وتراجعت النفقات العامة سنة 2016 بلغت7297.5 مليار دينار وسنة 2017 بلغت 7282.6مليار دج وهذا بسبب انتهاج الجزائر سياسة انكماشية نتيجة عدم استقرار في اسعار البترول وفي سنة 2018 فان اجمالي النفقات العامة ارتفع الى7899.06مليار دينار

المطلب الثاني: تطور النفقات حسب طبيعتها في الجزائر خلال فترة 1990-2018

بعدما عرفنا التطور الاجمالي للنفقات العامة نحاول التعرف على النفقات العامة بحسب طبيعتها من حيث كونها نفقات التسيير او كونها نفقات التجهيز ليقودنا لمعرفة توجيهات الدولة من حيث تخصيص وتوزيع الدولة لنفقاتها، ولتحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر نستعين بالجدول رقم(2-2) الذي يوضح قيم كل نفقات التسيير وتجهيز خلال فترة (1990-2018) إضافة الى نسبتها الى النفقات الاجمالية.

جدول رقم (2): تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر خلال فترة (1990-2018)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	نفقات تسيير	نسبتها الى لنفقات العامة	نفات التجهيز	نسبتها الى النفات العامة
1990	88800000	65,05494505	47700000	34,94505495
1991	153800000	72,51296558	58300000	27,48703442
1992	276131000	65,72497626	144000000	34,27502374
1993	291417000	61,14152157	185210000	38,85847843
1994	330403000	58,34117624	235926000	41,65882376
1995	473694000	62,35958384	285923000	37,64041616
1996	550596000	75,9852555	174013000	24,0147445
1997	643555000	76,14269353	201641000	23,85730647
1998	663855000	75,80512002	211884000	24,19487998
1999	774695000	80,55625456	186987000	19,44374544
2000	856193000	72,67439196	321929000	27,32560804
2001	963633000	72,94569078	357395000	27,05430922
2002	1097716000	70,79088328	452930000	29,20911672
2003	1122761000	68,49173258	516504000	31,50826742
2004	1250894000	66,22235869	638036000	33,77764131
2005	1245132000	60,67785327	806905000	39,32214673
2006	1437870000	58,61646122	1015144000	41,38353878
2007	1674031000	53,85040993	1434638000	46,14959007
2008	2217775000	52,91689225	1973278000	47,08310775
2009	2300023000	54,16491025	1946311000	45,83508975
2010	2659078000	59,52795426	1807862000	40,47204574
2011	3879200000	66,27032937	1974400000	33,72967063
2012	4782600000	67,76044545	2275500000	32,23955455
2013	4131500000	68,58285885	1892600000	31,41714115
2014	4494300000	64,24374973	2501400000	35,75625027
2015	4617000000	60,30327965	3039300000	39,69672035
2016	4585600000	62,8379582	2711900000	37,1620418
2017	4677280000	64,22479667	2605490000	35,77657645
2018	4670279000	59,12448328	3228782000	40,87551672

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

1-تحليل تطور نفقات التجهيز خلال فترة 1990-2018:

تشكل نفقات التجهيز اهمية خاصة بالأخص في ظروف الدول النامية التي تفقد الى البنية التحتية والصحية للإحداث تنمية اقتصادية ولان نقوم بدراسة تطور النفقات التجهيز خلال فترة 1990-2018.

الشكل رقم(3): يمثل تطور النفقات التجهيز من سنة 1990الى 2018

الوحدة (مليون دينار)

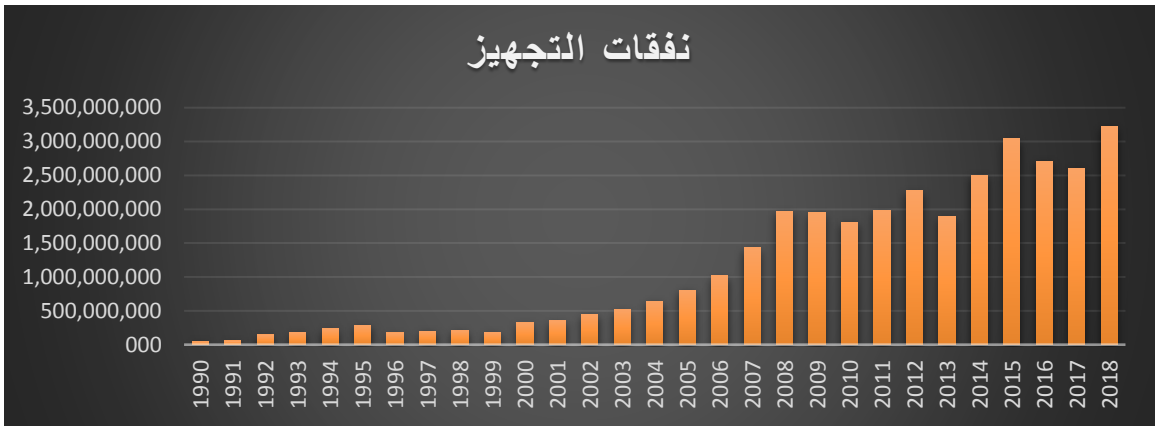

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات نفقات التجهيز بالاستعمال برنامج Excel

لتحليل تطور نفقات التجهيز في الجزائر قسمنها الى خمسة مراحل:

المرحلة الاولى(1990- 1999):بلغت نفقات التجهيز سنة 1990حوالي 47.7 مليار دينار ومثلت 34.94% من اجمالي الانفاق العام ففي هذه المرحلة قامت الدولة الجزائرية بتنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب بنية التحتية وقد تضاعفت نفقات التجهيز وبلغت سنة 1995ما قيمته 285.92مليارد ج ومثلت 37.64%من اجمالي النفقات أما خلال الفترة1996 و1999 عرفت نفات التجهيز تدنيا فسجلت 174.013مليار دينار سنة1996 وهذا نتيجة التدابير السياسية الي اتخذت لخفض الانفاق، أما سنة 1999سجلت انخفاضا مقارنة بسنتي 1997و1998 نتيجة التقلبات التي شهدتها السوق النفطية خلال سنة 1998والثلاثي الاول من سنة1999.

المرحلة الثانية (2000-2004): مع بداية الالفية الثالثة عاودت التجهيز لتزايد من سنة لأخرى حيث بلغت 321.92 مليار دج سنة 2000 ثم انتقلت الى 638.036مليار دج سنة 2004 أي بنسبة 33.77% من اجمالي النفقات العامة كما سجلت نفقات التجهيز معدل أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير بسب المشاريع الاقتصادية التي تبنتها الحكومة ابتداء من سنة 2000.

المرحلـــة الثالثـــة (2005-2015):هـــي الاخـــرى ضـــهدت ارتفـــاع فـــي المبـــالغ المخصصـــة لنفقـــات التجهيـــز وهـــي الفتـــرة طبقـــت فيهـــا أضـــخم المخططـــات التنمويـــة فـــي الجزائـــر فســـجلت نفقـــات التجهيـــز ســـنة 2005 مـــا قيمتـــه 806.905 مليـــار دج لتصـــل الـــى مســـتوى قياســـي خـــلال ســـنة 2014 قـــدرت ب2501.4 مليـــار دج ومـــع نهايـــة ســـنة 2015 ســـجلت مـــا قيمتـــه 3039.30مليـــار دج بـــالنظر للمبـــالغ الضـــخمة المخصصـــة لتمويـــل البرنـــامج التكميلـــي لـــدعم النمـــو وبرنـــامج الخماســـي 2010-2015 ويتضـــمن برنـــامج الخماســـي عـــددا هـــائلا مـــن المشـــاريع فـــي ميـــادين البنيـــة التحتيـــة والتعلـــيم والصـــحة و السكن التي تعادل تكلفته الاجمالية ماياهز286مليار دولار أمريكي.

المرحلـــة الرابعـــة (2016-2017): بلغـــت نفقـــات التجهيـــز ســـنة 2016و2017انخفاضـــا فـــي نفقـــات التجهيـــز حيـــث بلغـــت ســـنة 2016 مـــا قيمتـــه 2711.9مليارو ســـنة 2017 مـــا قيمتـــه 2605.4 مليـــار دج وانخفضـــت ميزانيـــة التجهيـــز بســـبب انخفـــاض صـــادرات المحروقـــات التـــي تمثـــل 96%مـــن قيمـــة الصـــادرات مما أدى الى الغاء عددا من المشاريع البنى التحتية.

المرحلة الخامسة 2018 ارتفعت نفقات التجهيز سنة 2018 ما قيمته 3228.7 مليار دج

2-تحليل تطور نفقات التسيير خلال فترة 1990-2018

دراسة التغيرات والتطورات التي مرت بها الجزائر خلال فترة 1990-2018

الشكل رقم(4): يمثل تطور نفقات التسيير من سنة 1990الى سنة 2018.

الوحدة (مليون دج)

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات نفقات التسيير بالاستعمال برنامج Excel

لتحليل تطور النفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 قسمت الى ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الاولى (1990-2000):عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال هذه الفترة نلاحظ أن هذه النفقات عرفت تفاقما حادا وكان له دور رئيسي في زيادة النفقات العامة فبعد أن سجلت 88.8 مليار دج سنة 1990 ارتفعت لتصل الى 774.69مليار دج سنة 1999 أي بنسبة 80.55% من اجمالي النفقات العامة ويرجع هذا التزايد في نفقات التسيير للاعتبارات سياسة واجتماعية بالإضافة الى اعتبارات اقتصادية يعود الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الاساسية كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية منها والمحلية التعليم والصحة.....الخ.

المرحلة الثانية (2001-2004): خلال هذه الفترة بقيت نفقات التسيير ذات الدور الرئيسي في زيادة الانفاق العام لكن بمستوى أقل من المستوى السائد خلال الفترة السابقة، حيث انخفضت نسبة نفقات التسيير الاجمالي لنفقات العامة من 80.55%الى 66.22 %سنة 2004، وإذا قارنا بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال هذه الفترة نلاحظ أن نفقات التسيير من ناحية الحجم مازالت مرتفعة وذلك راجع الى تزايد نفقات المستخدمين وكذلك زيادة النفقات العسكرية والتي أخذت حصة الأسد من اجمالي النفقات التسيير.

المرحلة الثالثة (2005-2018): سارت نفقات التسيير على نحو متصاعد فبعد أن سجلت 1245.13مليار دج سنة 2005 ارتفعت لتصل الى 1674.03 مليار دج سنة 2007 أما عن الفترة 2008-2012 فما يمكن ملاحظته هو المبالغ الكبيرة لنفقات التسيير حيث سجلت سنة 2008 نسبة 52.9% من اجمالي النفقات وسجلت ما يقارب 67.76%من اجمالي النفقات سنة 2012 أما في نهاية الدراسة سنة 2018 فسجلت نسبة 59.12% من اجمالي النفقات العامة والأمر الذي ساهم في ارتفاعها يرجع الى الزيادات الكبيرة المرصودة للموظفين وكبر حجم المرافق العامة .

المطلب الثالث: تحليل تطور النمو الاقتصادي بالجزائر.

يعتبر النمو أهم المؤشرات الاقتصادية بحكم أنه يعكس حقيقة أداء الاقتصادي وكان محور العديد من الباحثين الاقتصاديين، سنحاول في هذا المبحث التطرق الى تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بالإنفاق العام

1-تحليل تطور النمو الاقتصادي من سنة(1999-2018): لتحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر نستعين بالجدول رقم(2-3) الذي يوضح قيم كل اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) ومعدل نمو الناتج المحلي خلال فترة (1990-2018).

جدول رقم (3): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990-2018)

السنة	إجمالي الناتج المحلي	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	السنة	إجمالي الناتج المحلي	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)
1990	2800661461100	-	2005	4330911030400	5,907791268
1991	2767053507200	-1,200000584	2006	4403864720800	1,684488319
1992	2816860534000	1,800002301	2007	4552401579800	3,372875154
1993	2757706441400	-2,100000759	2008	4659844396500	2,360134861
1994	2732887178600	-0,899996549	2009	4735904419500	1,632243838
1995	2836736749000	3,79999479	2010	4908014069900	3,634145353
1996	2953042912300	4,09999847	2011	5049947259800	2,891865995
1997	2985526382500	1,099999938	2012	5220371296800	3,374768651
1998	3137788335800	5,100003611	2013	5364852321800	2,767638867
1999	3238197611200	3,200001551	2014	5568133079100	3,789121212
2000	3361886349000	3,819678496	2015	5777687927700	3,763466958
2001	3463025185500	3,008395466	2016	5968351629300	3,3
2002	3657277460300	5,60932319	2017	6069813607000	1,7
2003	3920669910600	7,201872244	2018	6123376380000	0.88
2004	4089322398800	4,301624264			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم(5): يمثل تطور النمو الاقتصادي من سنة 1990الى2018.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات اجمالي الناتج المحلي بالاستعمال برنامج Excel

لتحليل تطور النمو الاقتصادي نقوم بتقسيمها على فترات الفترة الاولى من سنة 1991الى 1994عرفت انخفاض في معدلات النمو، حيث انخفض معدل النمو سنة 1991 ب1.2% وسنة 1994ب0.89% مما أدى الى الاختلالات الاقتصادية وبذلك تباطأت خطى الاصلاح الاقتصادي نتيجة انتشار سياسة الدعم الحكومي لسلع الاستهلاكية اضافة الى الدين الخارجي، ونتيجة تفاقم الازمة الاجتماعية والامنية وانهيار أسعار النفط انعكس سلبا على النمو الاقتصادي.

الفترة من(1995-2001) خلال هذه الفترة تمكنت الجزائر من العودة الى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية كما سجلت سنة 1998معدل قدر 5.1%وان كان هذا النمو غير كافي ولايسمح بالقضاء على المخلفات السلبية لعملية اصلاح من حيث ارتفاع البطالة وانتشار الفقر.

ـ زيادة على هذا عرفت فيه القطاعات الرئيسية الواعدة بالنمو ضعف كبير مثل القطاع الصناعي والقطاع الزراعي رغم من كل ما ذكرناه الا ان الاقتصاد الجزائري عرف أداء لابأس به خلال هذه الفترة وكانت أشاره واضحة على النمو الاقتصادي حيث شهدت ارتفاع كبير سنة 1998 ثم عاودت الانخفاض الحاد سنة 1999و2000و2001 الى مستوى 3.2%و3.8%و3 % على التوالي ومن أسباب هذا التراجع هو انخفاض حجم الاستثمارات المحلية وتميز الاستثمار في الجزائر بنوع من عدم

الكفاءة، ومن ناحية مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي للجزائر إبان تلك الفترة يبرز قطاع المحروقات على أنه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي إذ بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حوالي 2.2% وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

الفترة(2002-2009) تم استغلال هذه الفترة في بعث النشاط الاقتصادي عبر عنها ارتفاع حجم الانفاق العام قدر ب1550.64 مليار دينار سنة 2002 يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا لعل من أهمية انخفاض حجم المديونية الخارجية الى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007 وارتفاع نسبة النمو الاقتصادي الى مستويات مقبولة اذ بلغ نسبة 7.2% سنة 2003 و 5.9%سنة 2005

أما بالنسبة لمرحلة (2006-2009) فإن معدلات النمو الاقتصادي شهدت انخفاضات متتالية طول هذه الفترة وذلك يرجع بالأساس الى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب على النفط بعد الأزمة المالية أواخر سنة 2007 من جهة ومن جهة أخرى انخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك.

اما بالنسبة للفترة من (2010-2015) تميزت معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة بمعدلات نمو بسيطة نسبيا حيث بلغ 3.78% سنة 2014 وهو أحسن نسبيا نتيجة برنامج الانعاش الخماسي من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية.

أما المرحلة من 2016-2018 فعرفت تراجع في النمو حيث بلغ سنة 2016 نسبة 3.3% و1.7% سنة 2017 نتيجة التراجع في أسعار النفط.

المبحث الثاني: تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الاساسية(ACP) على النفقات العامة.

سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض المفاهيم النظرية حول الطريقة، وسنركز على أهمها والتي لها علاقة مباشرة بالجانب التطبيقي لهذه الطريقة.

المطلب الأول: مفاهيم نظرية وخطوات طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP).

تحليل المعطيات هي وسيلة لوصف معمق لجميع المشاهدات عندما تكون المتغيرات أو لصفات متداخلة في ظاهرة ما وهي مجموعة من التقنيات التي تسمح بمعرفة خصائص أو مميزات أساسية في ظاهرة غامضة أو متداخلة في المعطيات.

الهدف من تحليل المعطيات هو تحديد تركيبة مجموع من خلال المشاهدات دون استعمال الفرضيات الخاصة بتركيبة هذه المتغيرات أو المشاهدات يعود السبب الرئيسي الذي يدفعنا لتحليل ووصف المعطيات هو عدم قدرتنا على معرفة تركيبات المتغيرات مباشرة نظرا لتعقيد هذه المعطيات المدروسة.

تتعدد طرق تحليل المعطيات حسب استعمالها، حيث تنقسم إلى نوعين:

-الطرق العاملية "**Les méthodes factorielles**".

-طرق الترتيب الأوتوماتيكي " **Les méthodes de classification automatiques** ".

إتباعنا في دراستنا هذه طريقة التحليل العاملي وركزنا بالخصوص على تحليل المركبات الأساسية **(ACP)**.

تهدف هذه الطريقة إلى دراسة وصفية للمتغيرات من خلال معطيات لغرض توضيح العلاقة بين هذه المتغيرات وتأثيرها على الظاهرة المدروسة، تعتبر هذه الطريقة إحدى طرق تحليل العوامل التي موضوعها تصغير المعطيات ووضع علاقات تمييزية لمجموع المتغيرات حيث تلخص المعطيات من خلال جدول يضم الأفراد والمتغيرات.

أولا: اساسيات عامة حول الطريقة:

1 . جدول المعطيات الأساسية:

تعالج المعطيات عن طريق التحليل بالمركبات الرئيسية التي لها علاقة بالمتغيرات الكمية متجانسة عموما فيما بينها في جميع الحالات.

فطريقة التحليل بالمركبات الرئيسية تطبق على جدول ذو بعدين متقاطعين:

- سطور الجدول: تمثل الأفراد مرقمة من 1إلى n؛
- أعمدة الجدول: تمثل المتغيرات الكمية من $x_1, x_2, \ldots\ldots x_p$ عند تقاطع السطر "i" والعمود" j" نتحصل على قيمة المتغير X_J عند الفرد "i" .

الجدول رقم(4): جدول المعطيات الأساسية يكون في الغالب على الشكل التالي:

المتغيرات / الأفراد	χ_1	x_2	x_j	x_p
1	r_{11}	r_{12}	r_{1j}	r_{1p}
2	r_{21}	r_{22}	r_{2j}	r_{2p}
. . i	. r_{i1}	. . r_{i2}	. . r_{ij}	. . r_{ip}
N	r_{n1}	r_{n2}	r_{nj}	r_{np}

r_{ij} :قيمة المتغير x_j الفرد ذو الرتبة "i"؛

j=1,2,……,p ؛i=1,2,……,n

1-2حساب المتوسط والانحراف المعياري[1]:

حساب متوسط كل متغير: $\bar{r} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} r_{ij}$

حساب الانحراف المعياري لكل متغير: $\sigma_j^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}\left(r_j - \bar{r}_j\right)^2$

[1] M.JAMBU, exploitation informatiqueet statistique des données.Ed DUNOD. PARIIS 1989. P :158.

إذا كانت الانحرافات المعيارية متساوية فإن المتغيرات متجانسة، هنا نستعمل طريقة المركبات الرئيسية البسيطة " ACP simple"، وإذا كانت غير متساوية فإن المتغيرات غير متجانسة، نستعمل المركبات المرجحة" ACP normé".

1-3 ترجيح المتغيرات " Normalization des variables"

إذا كانت المتغيرات المدروسة غير متجانسة بالنسبة لمعادلاتها أو بالنسبة لتشتتها فلابد من جعل هذه المتغيرات ذات تباين أحادي ومتوسط معدوم "Centré réduites" وذلك بتحويل مصفوفة المعطيات الأساسية إلى المصفوفة x باستخدام العلاقة التالية:

$$x_{ij} = \frac{r_{ij} - \bar{r}_j}{\sqrt{n}\sigma_j} \quad i = \overline{1,n} \; ، \; j = \overline{1,p}$$

تصبح المصفوفة X على الشكل التالي:

$$x_{(n,p)} = \begin{bmatrix} x_{11} & x_{12} & \cdots & x_{1j} & \cdots & x_{1p} \\ x_{21} & x_{22} & \cdots & x_{2j} & \cdots & x_{2p} \\ \vdots & \vdots & & \vdots & & \vdots \\ x_{i1} & x_{i2} & \cdots & x_{ij} & \cdots & x_{ip} \\ \vdots & \vdots & & \vdots & & \vdots \\ x_{n1} & x_{n2} & \cdots & x_{nj} & \cdots & x_{np} \end{bmatrix}$$

حيث: σ_j :الانحراف المعياري للمتغير x_j ؛

$\bar{r}_j$: متوسط المتغير x_j .

1-4: مصفوفة معاملات الارتباط الخطي " Matrice de corrélation"

المصفوفة القطرية تمثل مصفوفة معاملات الارتباط الخطي، نسمي المصفوفة Cمصفوفة الارتباط (متناظرة وموجبة).

$$C_{(PxP)}\begin{pmatrix} 1 & C_{12} & . & . & C_{1P} \\ C_{21} & 1 & . & . & C_{21} \\ . & . & . & & . \\ . & . & & . & . \\ C_{P1} & C_{P2} & . & . & 1 \end{pmatrix}$$

حيث: $$C_{jj'} = \frac{s_{jj'}}{s_j s_{j'}} = \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i \left(r_{ij} - \bar{r}_j\right)\left(r_{ij'} - \bar{r}_{j'}\right)}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} p_i \left(r_{ij} - \bar{r}_j\right)^2 \sum_{i=1}^{n} p_i \left(r_{ij'} - \bar{r}_{j'}\right)^2}}$$

$S_{jj}^{'}$: التباين للمتغيرين r_j، $r_j^{'}$؛

S_j : الانحراف المعياري للمتغير r_j ؛

$S_j^{'}$: الانحراف المعياري للمغير $r_j^{'}$ ؛

$C_{jj}^{'}$: معامل الارتباط بين المتغيرين r_j، $r_j^{'}$.

و يمكن حسابها كذلك كمايلي: **C=X'DX**

حيث: نسمي D مصفوفة الثقل:

$$D = \begin{pmatrix} p_1 & & & 0 \\ & . & & \\ & & . & \\ & & & . \\ 0 & & & p_n \end{pmatrix}$$

حيث: $\sum_{i=1}^{n} p_i = 1$

من خلال المصفوفة يمكننا التحصل على القيم الذاتية:

$(\lambda_1 \ldots\ldots\ldots \lambda_p)$ والأشعة الذاتية $\mu_\alpha \cdot \nu_\alpha$ $\left(\alpha = \overline{1, p}\right)$

حيث: $(\mu_1 \quad \mu_2 \ldots\ldots\ldots \quad \mu_p)$ أشعة ذاتية ل: $x'x$ $(\nu_1 \quad \nu_2 \ldots\ldots\ldots \quad \nu_p)$ أشعة ذاتية ل: xx'

1-5 : القيم الذاتية والأشعة الذاتية

حساب القيم الذاتية: يمكن تحديد القيم الذاتية للمصفوفة $x'x$ بالعلاقة التالية:

$$\left| x'x - \lambda_\alpha \mathrm{I} \right| = 0$$

$(\lambda_1 \ldots\ldots\ldots\ldots \lambda_p)$قيم ذاتية للمصفوفة $x'x$مرتبة ترتيب تنازلي.

حساب الأشعة الذاتية: تتعلق الأشعة الذاتية بالقيم الذاتية ويمكن تحديدها بحل المعادلة التالية:

$$\begin{cases} u_a = (a.b.c)^t \\ x' x u_a = \lambda_a u_a \end{cases}$$

μ^*_α :شعاع ذاتي مرجح (normé) أي.

$$\mu^*_{\alpha} = \frac{\mu_\alpha}{\|\mu_\alpha\|} \text{ حيث: } \|\mu_\alpha\| = \sqrt{a^2 + b^2 + c^2}$$

نقوم بحساب القيم الذاتية والأشعة الذاتية لتكوين محاور المخطط العاملي "Plan factoriel" الذي يمثل الأفراد والمتغيرات

6-1 : تحليل نقاط السحابة على المحاور

تحليل النقاط (I) للسحابة N(I) في الفضاء R^P

N(I): هي سحابة النقط التي تمثل الأفراد.

نقوم بالتحويل النقطي للسحابة من نقطة المبدأ "O "إلى مركز كثافتها "G" الذي يساوي:

$$G = \begin{bmatrix} r_1 \\ \bar{r}_2 \\ . \\ . \\ . \\ . \\ \bar{r}_n \end{bmatrix} \qquad G_t = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} r_{ij} = \bar{r}_j$$

المسافة بين النقط (I)للسحابة N(I): يتم حساب المسافة بين نقطتين كما يلي:

$$d^2(i,i') = \sum_{j=1}^{p} (r_{ij} - r_{i'j})^2$$

بعد التحويل النقطي نجد: $$d^2(i,i') = \sum_{j=1}^{p} \frac{(r_{ij} - r_{i'j})^2}{n\delta^2 j}$$

كل متغير له مساهمة في التشتت الكلي للسحاب N(I).

إحداثيات النقاط (I) للسحابة N(I) على المحور ذو الرتبة: α عموما إحداثيات النقاط **(I)**على المحور ذو الرتبة αتحدد على الشكل التالي: $F_a = xu_\alpha$

أي:

$$\begin{bmatrix} \vdots \\ F_\alpha(i) \\ \vdots \end{bmatrix} = x(n,p)\cdot\mu\alpha(p,1)$$

تمثل مركبات الشعاع (F_α)إحداثيات النقط(I) على المحور ذو الرتبة α وتسمى هذه المركبات(F_α) المركبات الرئيسية " Composantes principales"

حيث : x :جدول المعطيات المركزية المختصرة "Centré réduite"

μ_α :شعاع ذاتي للمصفوفة $x'x$ذو الرتبة α.

تحليل النقاط (J) للسحابة N(J) في الفضاء R^n

نعتبر الفضاء R^n وسحابة النقط N(J) التي تمثل المتغيرات $(x_1, x_2, \ldots\ldots\ldots\ldots, x_p)$المعرفة كما يلي :

$$x_{ij} = \frac{r_{ij} - \bar{r}_j}{\sqrt{n}\sigma_j}$$

حيث المسافة بين النقط والمبدأ "0"في R^n يساوي:

$$d^2(0,j) = \sum_{i=1}^{n}(x_{ij} - 0)^2$$

$$d^2(0,j) = \sum_{i=1}^{n}\frac{(r_{ij} - \bar{r}_j)^2}{n\sigma_j{}^2}$$

إذن x_j هي متغيرات متوسطة بالنسبة للمبدأ. **المسافة بين نقطتين من السحابة N(J)**

تساعد هذه المسافة على تحديد وضعية النقاط التي تمثل المتغيرات $(x_1, x_2, \ldots\ldots\ldots\ldots, x_p)$:

بعد التحويل النقطي نجد: $$d^2(i,i') = \sum_{j=1}^{p}\frac{(r_{ij} - r_{i'j})^2}{n\delta^2 j}$$

كل متغير له مساهمة في التشتت الكلي للسحاب N(I).

إحداثيات النقاط (I) للسحابة N(I) على المحور ذو الرتبة: α عموما إحداثيات النقاط **(I)**على المحور ذو الرتبة αتحدد على الشكل التالي: $F_a = xu_\alpha$

أي:

$$\begin{bmatrix} \vdots \\ F_\alpha(i) \\ \vdots \end{bmatrix} = x(n,p)\cdot\mu\alpha(p,1)$$

تمثل مركبات الشعاع (F_α)إحداثيات النقط(I) على المحور ذو الرتبة α وتسمى هذه المركبات(F_α) المركبات الرئيسية " Composantes principales"

حيث : x :جدول المعطيات المركزية المختصرة "Centré réduite"

μ_α :شعاع ذاتي للمصفوفة $x'x$ذو الرتبة α .

تحليل النقاط (J) للسحابة N(J) في الفضاء R^n

نعتبر الفضاء R^n وسحابة النقط N(J) التي تمثل المتغيرات $(x_1, x_2, \ldots\ldots\ldots\ldots, x_p)$المعرفة كما يلي:

$$x_{ij} = \frac{r_{ij} - \bar{r}_j}{\sqrt{n}\sigma_j}$$

حيث المسافة بين النقط والمبدأ "0"في R^n يساوي:

$$d^2(0, j) = \sum_{i=1}^{n} (x_{ij} - 0)^2$$

$$d^2(0, j) = \sum_{i=1}^{n} \frac{(r_{ij} - \bar{r}_j)^2}{n\sigma_j^{\,2}}$$

إذن x_j هي متغيرات متوسطة بالنسبة للمبدأ

المسافة بين نقطتين من السحابة N(J)

تساعد هذه المسافة على تحديد وضعية النقاط التي تمثل المتغيرات $(x_1, x_2, \ldots\ldots\ldots\ldots, x_p)$:

$$d^2(j, j') = \sum_{i=1}^{n} (x_{ij}, x_{ij'})^2 = 2(1 - r_{jj'})$$

حيث $r_{jj'}$هو معامل ارتباط خطي بين متغيرين x_j و$x_{j'}$

النقطتين(j')و (j)متقاربتين $r_{jj'} = 1 \Leftarrow$

النقطتين (j')و (j)متعاكستين $r_{jj'} = -1 \Leftarrow$

إحداثيات النقط "j"للسحابة N(I) على المحاور العاملية : لدينا الشعاع $x'v_\alpha$حيث:

x' :مقلوب جدول المعطيات المركزة المختصرة

v_α :شعاع ذاتي ل xx'ذاتي ذو الرتبة α .

$$\begin{bmatrix} \vdots \\ \vdots \\ G_\alpha(i) \\ \vdots \\ \vdots \end{bmatrix} = x'_{(p,n)} . v_{\alpha(n,1)}$$

حيث: $\|v_\alpha\| = 1$

أي v_αشعاع ذاتي مرجح (Normé)

إحداثيات النقاط "j"على المحور ذو الرتبة α هي معادلات ارتباط بين المتغيرات $(x_1, x_2, \ldots\ldots\ldots, x_p)$

1-7: نوعية التمثيل على المخطط العاملي:"L'inertie"

نتبع طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية لمعرفة تمثيل الأفراد في فضاء شعاعي ذو أبعاد لا تتجاوز عدد القيم الذاتية "p" إذا نختار المحاور الأكثر وضوحا لتمثيل الأفراد.

مقياس نوعية التمثيل موضح من خلال النسبة التالية :

$I_q = \frac{\sum_{k=1}^{q} \lambda_k}{\sum_{k=1}^{p} \lambda_k}$ تبين هذه النسبة درجة تمثيل سحابة النقاط على المحور (k)أو على المخطط العاملي

المساهمة المطلقة للأفراد La contribution absolue des individus

$CTa_\alpha(i) = \frac{\frac{1}{n} F_a^{\,2}(i)}{\lambda_a}$ تساعد هذه المساهمة على معرفة العناصر المشاركة في تكوين المحور العاملي.

المساهمة النسبية للأفراد la contribution relative des individus

$CTa_\alpha(i) = \frac{F_a^{\,2}(i)}{\lambda_a}$ إذا ارتفعت هذه النسبة نقول أن الفرد «i» يساهم بشكل فعال في تكوين المحور.

العلاقة بين النقاط" N(i)"و" N(j)"

$$v_a(i) = \frac{1}{\sqrt{\lambda_a}} \sum_{j=1}^{p} x_{ij} u_a(j)$$

$$u_a(j) = \frac{1}{\sqrt{\lambda_a}} \sum_{i=1}^{n} x_{ij} u_a(i)$$

1- 8: حساب إحداثيات المعطيات الإضافية

نفرض $R_{(n,p)}$ جدول الأساسية les données principales .

و R^+تمثل المتغيرات الإضافية.

و R_+تمثل الأفراد الإضافية les individus supplémentaires .

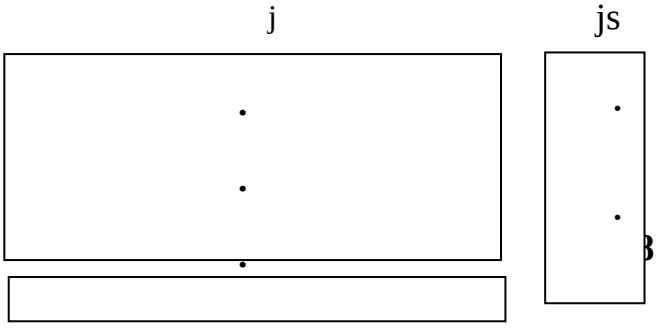

v_{is}: المعطيات الأساسية، $i = \overline{1, n}$ ، $j = \overline{1, p}$.

r_{is}: المتغيرات الإضافية، $s = p, p+1$.

r_{js}: الأفراد الإضافية، $s = n, n+1$.

حساب الإحداثيات للمتغيرات الإضافية

المتغيرات الجديدة $R+$ يمكن تجانسها مع المتغيرات الأساسية وذلك بتطبيق عملية التمركز والاختصار "Centrage et réduction" :

$$X_{is} = \frac{r_{is} - \bar{r}_s}{\delta_s}$$

نتحصل على النقط على المحور a بالإسقاط (projection) أي نقوم بحساب الجداء السلمي (produit scalaire) للمتغيرات الإضافية X^+ مع الشعاع الذاتي V_a المكون لهذا المحور.

إذن إحداثيات المتغيرات الإضافية هو مركبات الشعاع:

$$X^+ = \left\{ x_{is} = \frac{r_{is} - \bar{r}_s}{\delta_s} \varphi_a \cdot i \in I . s \in S . \right\} (X_+)' v_a .$$

حساب إحداثيات الأفراد الإضافية

المتغيرات الجديدة R_+ يمكن تجانسها مع المعطيات الأساسية وذلك بعملية الترجيح centré et réduite فنحصل على الجدول X_+ .

$$X_+ = \left\{ S_{sj} = \frac{r_{sj} - \bar{r}}{\delta_j} . s \in S \quad j \in J \right\}$$

نتحصل على إحداثيات الأفراد الإضافية على المحور a بالعلاقة التالية: $\psi_a = X_+ U_a$

مركب الشعاع ψ_a الناتج عن الجداء السلمي بين الأفراد الإضافية X_+ والشعاع الذاتي U_a هي إحداثيات الأفراد الجديدة على المحور a.

إعادة تركيب جدول المعطيات الأساسية reconstitution du tableau

على العموم نتحصل على المعطيات الأساسية بالعلاقة التالية:

$$X_{(n,p)} = \sum_{a=1}^{p} {\lambda_a}^{0.5} V_a u_a$$

حيث: λ_a : قيمة ذاتية للمصفوفة'xx ذو الرتبةa؛

V_a: شعاع ذاتي لـ'XX الموافق لـ λ_a ؛

U_a: شعاع ذاتي لـ 'XX الموافق لـ λ_a .

المطلب الثاني: تقديم جدول المعطيات الاولي وتحليل جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية.

سنقوم في هذا المبحث بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على هذه المعطيات باستعمال برنامج XL STAT بهدف تحديد العلاقة بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز والانفاق الكلي واجمالي الناتج المحلي

أولا :تقديم جدول المعطيات:

سنقوم بتحليل المركبات الأساسية والذي يتكون من اربعة متغيرات تتمثل في نفقات التسيير ونفقات التجهيز والانفاق الكلي واجمالي الناتج المحلي

ومن29 فرد يتمثلون في السنوات من سنة 1990 إلى 2018.

1-تقديم الأفراد: تتمثل الأفراد في السنوات التي أخذت كمحل دراسة الممتدة من 1990 إلى 2018 انظر الملحق01.

2 . تقديم المتغيرات: الإنفاق العام نفقات التسيير نفقات التجهيز ندرس علاقة هذه المتغيرات ب إجمالي الناتج المحلي.

1 . 1: التعليق على النتائج: إن تطبيق تحليل المركبات الأساسية على جدول المعطيات وباستعمال برنامج XL-STAT أدى إلى حصول النتائج التالية:

1-اختبار khi_2:

يركز هذا الاختيار على إعطائنا نظرة إجمالية عن المتغيرات فهو بمثابة تحليل أولي ليس بالمعمق حيث يعطي لنا صورة جامعة عن مدى وجود أو انعدام ترابط بين المتغيرات بتأكيد أو نفي الترابط و هو يستخدم عن طريق اختبار khi2 باعتماده على الفرضيتين التاليتين :

H0 : لا يوجد ارتباط بين المتغيرات؛

H1 : يوجد ارتباط واحد على الأقل.

الجدول (5): نتائج اختبار khi^2

Khi^2(valeur observée)		**341,2712**
Khi^2(valeur critique)		**12,5916**
DDL		**10**
p-value		**<0.0001**
Alpha		**0.05**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج XL STAT

في بداية التعبير نأخذ $\alpha = 0.05$ (يمثل معدل المعنوية والذي عامة يأخذ هذه القيمة)، بما أن القيمة الحرجة أصـــغر من القيمة المراقبة (341.2712 > 12.5916) يعني نرفض H_0 (عدم وجود ارتباط بين المتغيرات)، وعليه يتم أخذ H_1 وأيضـــا من اجل القيمة المحايدة اصـــغر من قيمة p-value (0.05>0.0001)، وبتطبيق اختبار **Khi^2** يمكن القول أن المحددات لها علاقة مع بعضها البعض .

ثانيا . جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية:

الجدول (6): يمثل المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات

Variable	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
نفقات التسيير	88800000	4782600000	1962407275,86207	1703127974,80491
نفقات التجهيز	47700000	3228782000	1145927172,41379	1048613864,63
الانفاق الكلي	136500000	7899061000	3108331000	2725257531,77
إجمالي الناتج المحلي	2732887178600	6123376380000	4146624694334,48	1159332551434,66

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج XL STAT.

إن الجدول السابق يسمح لنا بملاحظة وتحديد المتغيرات المساهمة بشكل كبير في تشتتها في الفضاء **R^2** .

2-1 المتوسطات:

- كلما كان متوسط المتغير كبير كلما دل على أن نسبة تأثيره في إجمالي الناتج المحلي كبير.

- وكلما كان متوسط المتغير صغير كلما دل هذا على أن نسبة تأثيره في إجمالي الناتج المحلي ضئيلة.

كما يمكن القول أن المتوسطات كلها معتبرة و هامة نسبة لانحرافها، لا نستطيع مقارنتها ببعضها البعض لأن طبيعتها مختلفة (وحدات مختلفة).

2-2: الانحرافات المعيارية:

- كلما كان الانحراف المعياري للمتغير ضعيفا كلما كان المتغير مسؤول عن تمركز المجتمع.

- كلما كان الانحراف المعياري للمتغير قويا كلما كان المتغير مسؤول عن تشتت المتغيرات.

نلاحظ من الجدول أعلاه المتغير نفقات التجهيز له الانحراف المعياري الأصغر والمتغيرات التالية نفقات التسيير الإنفاق الكلي إجمالي الناتج المحلي هم المسؤولين عن تشتت الأفراد المدروسة (السنوات) لأنهم يمتازون بانحرافات معيارية كبيرة.

المطلب الثالث: تفسير المركبات الأساسية وتحليل اسقاط المتغيرات والافراد.

وأخيرا ومن خلال الدراسة الرقمية للجدول تبين أن الانحرافات المعيارية تختلف عن بعضها البعض فهي غير متجانسة فيما بينها، في هذه الحالة نستعمل طريقة التحميل بالمركبات الأساسية المعيارية **(ACP normé)**.

مصفوفة معاملات الارتباط: (matrice de corrélation): بالاعتماد على xl-stat تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (7): يمثل مصفوفة الارتباط (matrice de corrélation).

Variables	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الانفاق الكلي	إجمالي الناتج المحلي
نفقات التسيير	**1**	**0,9594**	**0,9941**	**0,9552**
نفقات التجهيز	**0,9594**	**1**	**0,9843**	**0,9668**
الانفاق الكلي	**0,9941**	**0,9843**	**1**	**0,9689**
إجمالي الناتج المحلي	**0,9552**	**0,9668**	**0,9689**	**1**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على XL-STAT

تحليل النتائج:

مصفوفة الارتباط تمدنا بقيم توضح الروابط التي تجمع المتغيرات.

. المتغير (نفقات التسيير): له ارتباط قوي وموجب مع المتغيرات: نفقات التجهيز ب(0,9594)، والإنفاق الكلي ب(0,9941)، وإجمالي الناتج المحلي ب (0,9552) .

. المتغير (نفقات التجهيز): له ارتباط قوي وموجب مع المتغيرات: نفقات التسيير ب(0,9594)، الانفاق الكلي ب(0,9843)، وإجمالي الناتج المحلي ب(0,9668).

. المتغير (الإنفاق الكلي): له ارتباط قوي وموجب مع المتغيرات: نفقات التسيير ب(0,9941)، نفقات التجهيز ب(0,9843)، إجمالي الناتج المحلي ب(0,9689) .

. المتغير (إجمالي الناتج المحلي): له ارتباط قوي وموجب مع المتغيرات: نفقات التسيير ب(0,9552)، نفقات التجهيز ب(0,9668)، الإنفاق الكلي ب(0,9689) .

4-القيم الذاتية ونسب الكثافة :بالاعتماد على برنامج XL-STAT تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (8): النسب الذاتية ونسب الكثافة.

	F1	F2	F1	F4
القيم الذاتية Valeur propre	3,9145	0,0521	0,0335	0,0000
النسب المئوية Variabilité (%)	97,8615	1,3019	0,8366	0,0000
النسب المئوية المتصاعدة % cumulé	97,8615	99,1634	100,0000	100,0000

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على XL-STAT

الشكل (2 . 5): التمثيل البياني للقيم الذاتية :

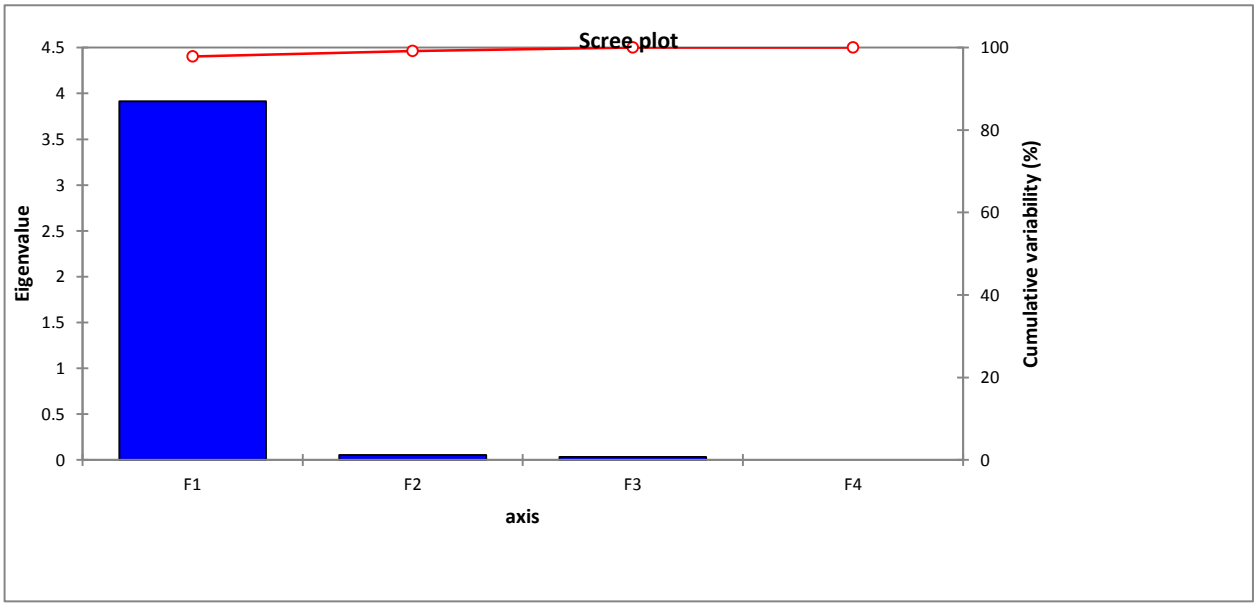

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج XL-STAT

القيم الذاتية تمثل جمود الأفراد على المحور المتعلق بهذه القيمة الذاتية من أجل تسهيل الملاحظة والتحليل، نحسب لكل قيمة ذاتية القيمة النسبية هذا يعني حساب النسبة المئوية من الجمود الكلي لأن الجمود الكلي يساوي مجموع القيم الذاتية، أما في حالة المعطيات المركزة والمختصرة كل متغير له جمود يساوي 1 إذن الجمود الكلي يساوي عدد المتغيرات الأساسية وعليه فإن النسبة بين القيمة ومجموع القيم

تمثل كمية المعلومات الأساسية المحتوات في كل محور، لأنه يجب الحصول على نسبة جمود مقبولة وكافية(غالبا ما نأخذ ثلاثة محاور)، عموما في تحليل المركبات الأساسية نهتم بالمحاور التي لها كمية معلومات أكبر من 1/P ، على سبيل المثال في حالتنا 1/4 =0.25 ما يعادل25 % .إذن ومن خلال الجدول والشكل يمكن استنتاج ما يلي:**. المحور العاملي الاول (المحور الأول) أو المركبة الاساسية الاولى:** تمثل حوالي97,8615 % من قيمة الجمود الكلي، اما المحور العاملي الثاني (المحور الثاني)فيمثل حوالي 1,3019 % فتكون نسبة التمثيل على المعلم الشعاعي الاول في الفضاء R^2 ذو المحورين الأول والثاني حوالي من 99,1634 % من الجمود الكلي، وهذه النسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط على المحور الأول والثاني .

القيمة الذاتية الأولى تساوي 3,9145اي ما يعادل 97,8615 %من الجمود الكلي أي أن المحور العاملي الأول أو المركبة الأساسية الأولى تحتوي على 85.0969 %من المعلومات الأساسية الموجودة في جدول المعطيات، مما يتبين لنا أهمية هذا المحور في تمثيل وشرح جدول المعطيات، هذه النسبة لها دور كبير في دقة نتائج عملية التحليل الاقتصادي لهذا الجدول لكنها غير كافية لذا نلجأ الى المحور الثاني.

أما القيمة الذاتية الثانية فتساوي 0,0521اي ما يعادل 1,3019%من الجمود الكلي أي أن المحور الثاني أو المركبة الأساسية الثانية تحتوي على 1,3019 % من المعلومات الأساسية وتعتبر هذه النسبة مكملة للنسبة الأولى فهي تعطينا معلومات إضافية تساعدنا في عملية التحليل والشرح.

5-التمثيل البياني للمتغيرات وتحليل النتائج :بالاعتماد على XL-STAT تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (9): إحداثيات المتغيرات:Coordonnées des variables .

	F1	F2
نفقات التسيير	0,9878	-0,1453
نفقات التجهيز	0,9883	0,0631
الانفاق الكلي	0,9976	-0,0666
إجمالي الناتج المحلي	0,9832	0,1501

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج XL-STAT

وباستخدام إحداثيات المتغيرات المبينة في الجدول أعلاه على المعلم (F1 F2) نحصل على الشكل البياني الذي يمثل لنا دائرة الارتباط، حيث تمكننا هذه الدائرة من ترجمة مختلف الارتباطات الموجودة بين المتغيرات.

الشكل (7) :التمثيل البياني للمتغيرات:

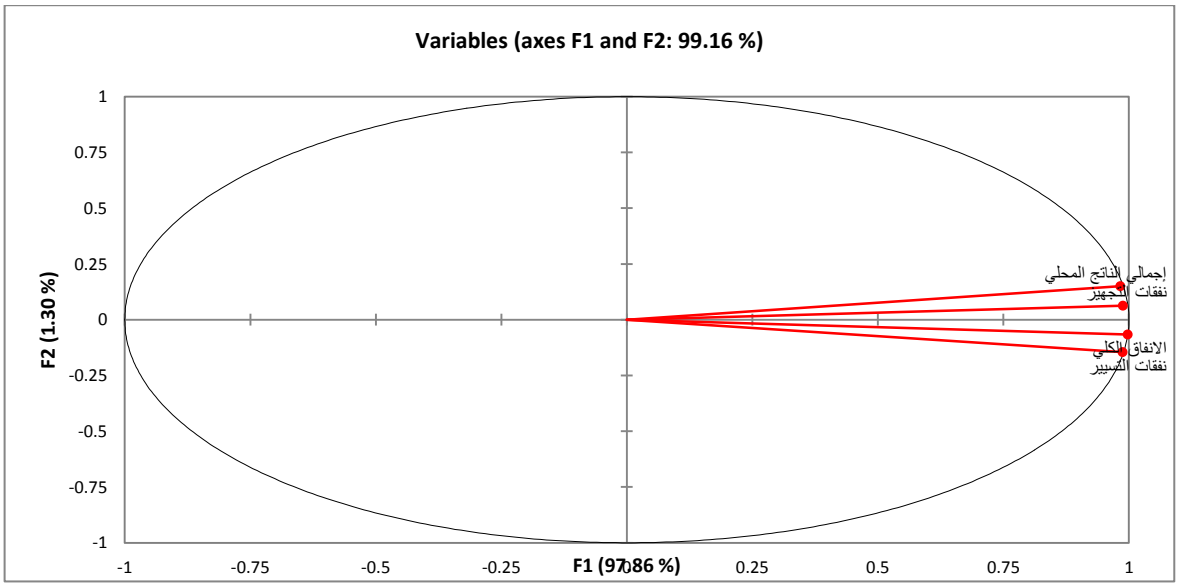

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج XL-STAT.

تحليل النتائج:

نوعية تمثيل المتغيرات:

نسجل أنه كلما اقتربت المتغيرات من الدائرة كان التمثيل أفضل .وعليه فإننا نلاحظ ما يلي:

جميع المتغيرات تقترب من الدائرة، هذا يعني أن التمثيل جيد، أي يمكن الاعتماد على هذا التمثيل البياني في شرح وتحليل وتفسير مختلف العلاقات التي تربط بين المتغيرات خلال فترة الدراسة وهذا من خلال الملاحظة، وهو ما يوافق نسبة الجمود التي تفوق 99%، أي أن هذه النسبة تبين بأن التحليل الاقتصادي للعلاقات بين المتغيرات بالاعتماد على التمثيل البياني للمخطط الأول يكون معتبرا وذو قيمة ودلالة ودقة، وذلك لأن هذا التمثيل يوضح ما نسبته 99,1634 % من تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة ويكشف علاقة بعضها ببعض.

- **بالنسبة للمحور الأول F1 نلاحظ ما يلي :** نسبة الجمود (97,8615%):

المتغيرات نفقات التسيير نفقات التجهيز، الانفاق الكلي إجمالي الناتج المحلي لها ارتباط قوي موجب مع هذا المحور بقيمة (0.9878)، (0.9883)، (0.9976)، (0.9832)، على الترتيب .
إذن المحور الأول يمثل بشكل جيد المتغيرات نفقات التسيير نفقات التجهيز، الانفاق الكلي إجمالي الناتج المحلي حيث ترتبط هذه المتغيرات مع المركبة الاساسية حيث يتضح جليا تجمع كل المتغيرات في أقصى يمين المحور الأول (F1) وهذا يعطي تقاربا كبيرا في نسبة مساهمة كل متغير في تكوين هذا المحور.

. بالنسبة للمحور الثاني F2 نلاحظ ما يلي :نسبة الجمود (1,3019%):

يمثل هذا المحور 1.3019% من قيمة الجمود الكمي، و هو بذلك أقل أهمية من المحور الأول، كما نلاحظ أن المتغير نفقات التسيير والإنتاج الكلي فلها ارتباط ضعيف وسالب مع هذا المحور(0.1453)، (0.0666) على التوالي أما المتغيرات نفقات التجهيز و اجمالي الناتج المحلي لها ارتباط قوي وموجب مع هذا المحور (0.0631)، (0.1501) على الترتيب.

وفي الأخير يمكن القول أن جل المتغيرات مرتبطة ارتباطا ضعيفا مع المحور الثاني سواء كان هذا الارتباط موجبا أو سالبا، و كل هذا يفسر نسبته الضعيفة (1.3019%) في تفسير المعطيات بالمقارنة مع المحور **الأول.**

. بالنسبة للمحورين الأول والثاني(F1F2):

عموما يمكن شرح وتحليل التمثيل البياني للمتغيرات من ناحية إجمالية، وذلك اقتصاديا من خلال إيجاد تحليل +وتفسير للمسافات الموجودة بين إحداثيات المتغيرات إذ يمكن ملاحظة مجموعتين تبتعد كل منها عن الأخرى.
كل المتغيرات مرتبطة مع بعضها البعض ارتباطا موجبا (قويا – متوسطا – ضعيفا) وممثلة جيدا على المعلم كل المتغيرات قريبة جدا من دائرة الارتباط) ، كما نلاحظ أن هذه المتغيرات تساهم في تكوين المحاور (F_1F_2).

حيث أن الارتباط القوي أو التقارب بين إحداثيات المتغيرات للمجموعة الأولى المتكونة من نفقات التسيير واجمالي الناتج المحلي يمكن تفسيره اقتصاديا بأن هذه المتغيرات تعالج نفس الظاهرة، أو أن هذه المتغيرات لديها نفس الخصائص التي ترتبط ببعضها البعض لحد كبير، أو أن هذه المتغيرات تتأثر بنفس العوامل ولديها نفس السلوك في التغير، مما يؤدي بنا إلى القول بأن هذه المتغيرات تتشابه في خصائصها ومميزاتها ويؤثر بعضها على بعض أ ما المجموعة الثانية تضم المتغيرين نفقات التسيير والانفاق الكلي حيث انها ترتبط بشكل ضعيف مع المحور الثاني وارتباطه بالمحور الاول قوي.

التمثيل البياني للأفراد وتحليل النتائج: بالاعتماد على برنامجXL-STAT تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (10): ارتباط الأفراد بالمحاور Coordonnées des individus :

Observation	F1	F2	Observation	F1	F2	Observation	F1	F2
1990	−2,2381	−0,0353	2001	−1,3150	−0,0316	2012	2,6011	−0,5803
1991	−2,2140	−0,0848	2002	−1,1007	0,0302	2013	2,0896	−0,2392
1992	−2,0751	−0,1023	2003	−0,9308	0,1801	2014	2,7646	−0,2023
1993	−2,0657	−0,1373	2004	−0,7131	0,2342	2014	3,2778	−0,0556
1994	−2,0234	−0,1627	2005	−0,4968	0,4035	2015	3,1253	0,0177
1995	−1,8747	−0,1649	2006	−0,2311	0,3845	2016	3,1425	0,0145
1996	−1,8619	−0,1532	2007	0,2310	0,4215	2017	3,5820	0,1482
1997	−1,7839	−0,1755	2008	0,9050	0,3033	2018	2,6011	0,5803
1998	−1,7007	−0,0959	2009	0,9601	0,3027			
1999	−1,6197	−0,0961	2010	1,1167	0,2042			
2000	−1,4353	−0,0431	2011	1,8845	−0,2845			

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج XL-STAT.

الشكل (8): التمثيل البياني للأفراد:

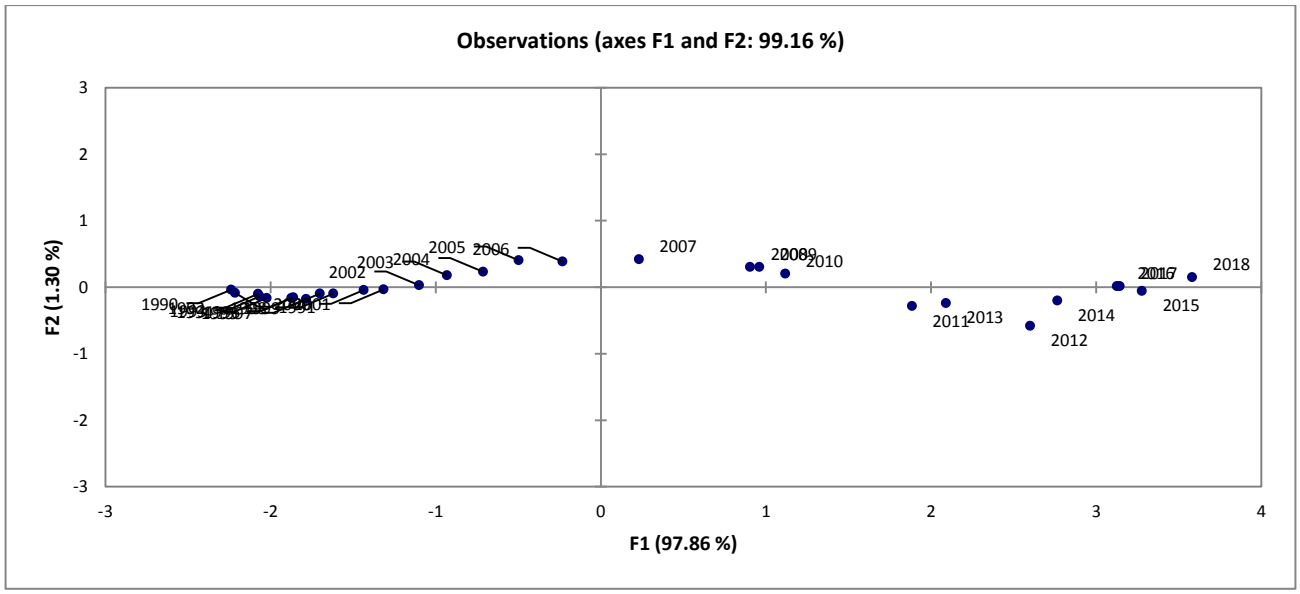

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج XL-STAT.

مما سبق يتضح لنا أن المخطط العاملي يوضح علاقة التقارب والتباعد بين الأفراد، فإذا كانت النقطتين لفردين على قرب فإن هذين الفردين يتميزان بخصائص متماثلة.

نلاحظ من خلال جدول(16) إحداثيات الأفراد وكذا التمثيل البياني ما يلي:

. بالنسبة للمحور: F1 :

- 1990-2002: لها ارتباط عكسي قوي مع هذا المحور حيث تظهر قوة هذا الارتباط في سنتين 1990 -1991 .
- 2003-2006: لها ارتباط عكسي ضعيف مع هذا المحور.
- 2007-2018: لها ارتباط طردي مع هذا المحور حيث نلاحظ أنه في السنوات 2007 -2008 و2009 لها ارتباط طردي ضعيف مع هذا المحور، أما عن 2015 و2016-2017 فلها ارتباط طردي قوي مع هذا المحور.

. بالنسبة للمحور: F2 :

- 1990-2001: لها ارتباط عكسي ضعيف.
- 2002-2010: لها ارتباط طردي ضعيف.

- 2011-2014: لها ارتباط عكسي ضعيف.
- 2015-2018: لها ارتباط ضعيف مع هذا المحور.

وفي الأخير يمكن القول أن معظم الأفراد ارتباطها ضعيف مع هذا المحور وهذا ما يفسر القيمة الضعيفة (1,3019%) لهذا المحور في تفسير المعطيات بصفة عامة.

المبحث لثالث: محاولة تطبيق نماذج أشعة الانحدار الذاتي (var) على حالة الجزائر

بعد تناولنا فبي المبحثين السابقين من هذا الفصل دراسة تحليلية احصائية لأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018؛ محاولين من خلالهما تطبيق إحدى الطرق الاحصائية الشهيرة ممثلة في التحليل باستخدام طريقة المركبات الاساسية فإننا نسعى من خلال هذا المبحث الى دراسة العلاقة او الأثر المحتمل للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام احدى نماذج القياس الاقتصادي في محاولة منا لتعزيز ما تم التطرق إليه سابقا وبالتحديد سنعتمد نموذج الانحدار الذاتي.

المطلب الأول: تقديم المتغيرات ودراسة الاستقرارية

قبل الخوض في الدراسة التطبيقية كان لابد لنا من الاشارة إلى بعض الملاحظات المنهجية، وذلك على كما يلي:

1.ملاحظات منهجية:

دون الخوض في أمور الاقتصادية قياسية يمكن الاطلاع عليها في كتب أكاديمية متخصصة فإن اهتمامنا سيكون حول دراسة العلاقة بين مكونات الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر في إطار نماذج الانحدار الذاتي. تم اقتراح هذا النموذج أول مرة من قبل سيمس سنة 1980 كبديل عن النماذج الهيكلية، ليلقى بعدها هذا النوع من النماذج انتشارا واسعا في مجال القياس الاقتصادي. يقوم هذا النوع من النماذج على افتراض اساسي وهو أن هناك علاقة بين قيمة كل متغير من المتغيرات تحت الدراسة في الفترة الحالية كمتغير تابع وقيمته السابقة، بالإضافة الى القيم السابقة لكل المتغيرات المشمولة بالدراسة، بشكل عام يمكننا تقديم الشكل المختصر لهذا النموذج كما هو موضح من خلال المعادلة التالية:

$$Xt = A0 + A1\,Xt-1 + A2\,Xt-2 + \ldots + Ap\,Xt-p + e_t \qquad (1)$$

حيث تمثل:

Xt: متجه يحتوي على كل المتغيرات n المكونة للنموذج.

$A0$: متجه الحد الثابت.

Ai: مصفوفة معاملات النموذج.

e_t : متجه حد الخطأ العشوائي.

وفقا لذلك، يمكننا كتابة متجه المتغيرات الداخلية لنموذج var في دراستنا هذه كما هو موضح في المعادلة رقم 02:

$$Xt = (GDPt, DEPt) \quad (2)$$

حيث:

GDPt :تمثل إجمالي الناتج المحلي

$DEPt$:تمثل الإنفاق العام

يوفر نموذج VAR مجموعة من التطبيقات المهمة التي تأخذ في الاعتبار تأثير الصدمات العشوائية في الماضي والحاضر، والتي يتم تمثيلها بشكل رئيسي في وظائف الاستجابة النبضية (IRFs) وتحلل التباين (VDCs) بالإضافة إلى ذلك، اختبار جرانجر للسببية .سيتم تطبيق كل هذه الاختبارات في دراستنا.

2. نتائج اختبارات الاستقرارية

إن نقطة الانطلاق لجل نماذج القياسية تتعلق بماهية ونوع المتغيرات التي تتضمنها، في هذه الدراسة سنتعامل مع ثلاثة متغيرات أساسية تشكل ثلاث سلاسل زمنية ممتدة على طول الفترة من 1990 الى 2018 أي 29 مشاهدة كنقطة اولى سنقوم بعرض الأشكال البيانية لمتغيرات الدراسة بغية التأكد من استقراريه حيث يعتبر هذا الإجراء مهما جدا عند التعامل مع السلاسل الزمنية، فغالبا ما تتميز السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية بعدم الاستقرار وذلك لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن، مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن، لذلك من الضروري اختبار استقراريه السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكاملها، وبالتالي سنبدأ بالتعرف على الشكل البياني لكل من السلسلتين، وذلك على النحو التالي:

الشكل رقم 2 . 8: تطورات إجمالي الناتج المحلي 1990-2018.

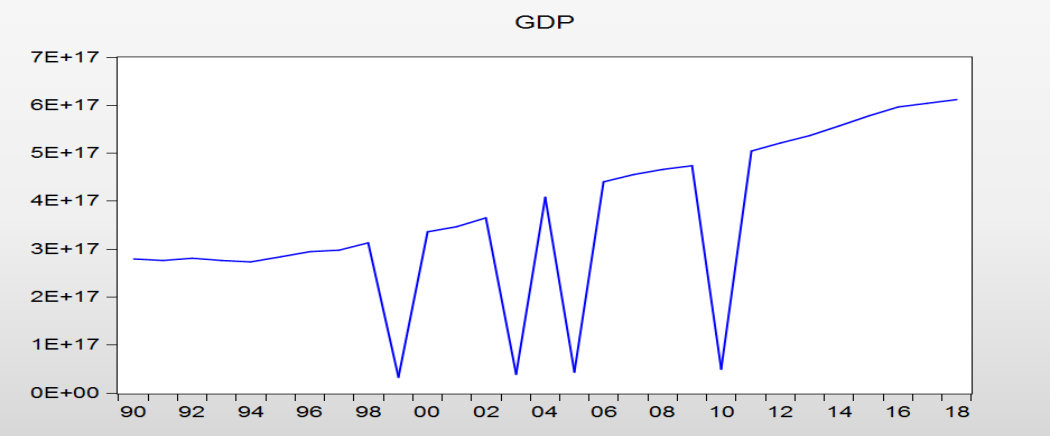

المصدر: مرسوم اعتمادا على برنامج Views8

الشكل رقم 9: تطورات الإنفاق العام في الجزائر 1990-2018

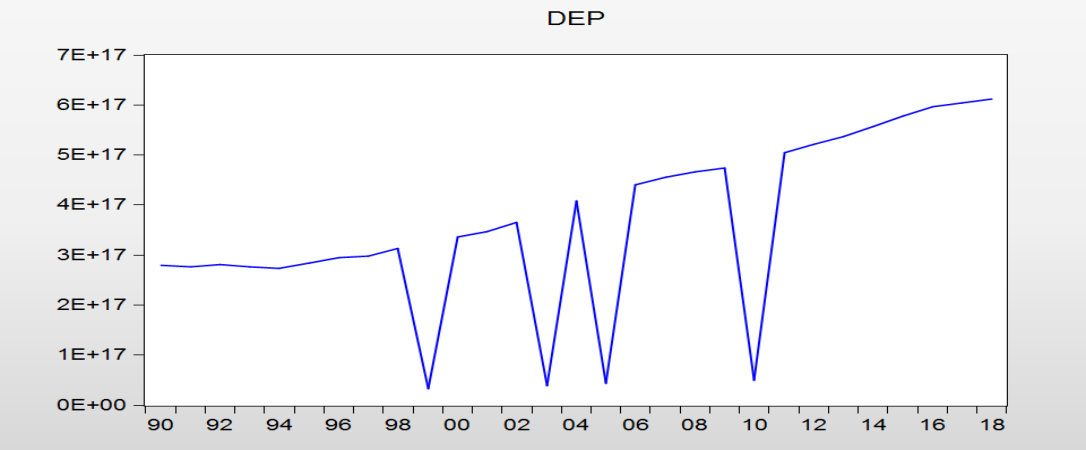

المصدر: مرسوم اعتمادا على برنامج Views8

إن ملاحظة الشكلين البيانين للسلسلتين أعلاه يوحي لنا أنهما غير مستقرتان، ولتأكيد ذلك أو نفيه يتطلب الأمر إجراء اختبارات جذر الوحدة، من أجل ذلك تم تطبيق اختبار (Phillip-Perron) على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بعد إدخال اللوغاريتم الطبيعي لها، حيث يهدف هذا الاختيار إلى فحص استقراريه المتغيرات مع مرور الزمن ويقوم على فرضية العدم التي تقر بسكون السلاسل الزمنية محل الدراسة، النتائج المتحصل عليها من تطبيق هذا الاختبار والموضحة في الجدول رقم (11) أدناه تشير إلى أن كافة السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى لكنها تستقر بعد أخذ الفروق الأولى لها بالتالي فإن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1) والفروق الأولى لها متكاملة من الدرجة I(0).

الجدول رقم 11: اختبار جذر الوحدة باستخدام (Phillips-Perron):

السلسلة	المستوى			الفرق الأول		
	بدون	وجود ثابت	ثابت واتجاه	بدون	وجود ثابت	ثابت واتجاه
LDEP	(0) -0.1	-(0)2.46	(0)-3.41	(0) -*6.57	*(0)-6.44	*(0) -6.27
LGDP	(0) 0.18	-2.5 (0)	-2.06 (0)	-4.63 *(0)	-4.54 *(0)	*(0) -4.47

* معنوي عند مستوى 5% حسب قيم (adj. t-Statistic) الجد ولية لـ (MacKinnon 1996)

()العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel)

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 8

بعد إخضاع متغيرات الدراسة إلى اختبارات الاستقرارية وتحقق شرط سكون السلاسل الزمنية، تم استخدام طريقة التكامل المشترك لمتجه الانحدار الذاتي لتوضيح التفاعلات بين المتغيرات محل الدراسة في الأجل الطويل اعتمادا على اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، نتائج اختبار الأثر الموضحة في الجدول رقم (2 . 12) ادناه.

الجدول رقم(12): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

Date: 08/14/20 Time: 19:14
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LGDP LDEP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.246494	11.88166	15.49471	0.1627
At most 1 *	0.145332	4.240152	3.841466	0.0395

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات Eviews 8

تشير النتائج المتحصل عليها إلى غياب وجود أي شعاع للتكامل المشترك حيث تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك أو وجود متجه وحيد أو متجهين على الأكثر عند مستوى معنوية 5% حيث كانت جميع القيم المحسوبة المقابلة لفرضيات العدم المرفوضة أقل من القيم الحرجة (الجدولية) المقابلة لها كما كانت احتمالاتها الحرجة أكبر من 5% وبالتالي عدم وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة وهو ما يدل على أنه لا توجد توليفة خطية ساكنة بين هذه المتغيرات على المدى الطويل وبالتالي لا يمكننا نمذجة العلاقة على المدى القصير بين المتغيرين ونكتفي بتقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR.

المطلب الثاني: تقدير وتحليل النموذج القياسي لأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

عمدنا في هذه الخطوة إلى تحديد نموذج ديناميكي يرصد مختلف التفاعلات الديناميكية بين متغيرات النظام المدروس في إطار تقنية متجه الانحدار الذاتي، آخذين بعين الاعتبار نتائج الاختبارات السابقة الذكر والتي تلعب دورا جوهريا في نمذجة وتحديد النظام (VAR) لكن قبل ذلك كان لابد لنا من تحديد

درجة التأخير المناسبة عند تقدير النموذج بالاستعانة ببرنامج EViews8 يمكن توضيح النتائج المتحصل عليها كالتالي:

الجدول رقم (13): تحديد درجة التأخير للمسار (VAR) .

AR Lag Order Selection Criteria
ndogenous variables: LGDP LDEP
xogenous variables: C
ate: 08/14/20 Time: 19:30
ample: 1990 2018
ncluded observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-139.4550	NA	121.8098	10.47815	10.57413	10.50669
1	-123.1964	28.90410*	49.21481*	9.570106*	9.858070*	9.655733*
2	-120.4771	4.431575	54.48139	9.664967	10.14491	9.807678

indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات Eviews 8

انطلاقا من الجدول السابق نجد أن درجة التأخير المناسبة أو المثلى هي: P=1. وبعد تحديد درجة التأخير المناسبة لنموذج (VAR) وبتطبيق طريقة (OLS) لتقدير كل معادلة من معادلات النموذج على حدا، فقد قمنا بعد ذلك بتقدير النموذج VAR(1) (أنظر الجدول رقم (05) في الملحق) والتأكد من التحديد الجيد للنموذج المَقدر ومن كونه يقدم تمثيلا مناسبا لمختلف مشاهدات متغيرات النظام المدروس من خلال إخضاعه إلى مجموعة من الاختبارات التشخيصية خاصة منها اختبار استقرار النموذج واختبار الارتباط الذاتي (أنظر الجدول رقم (06) والجدول رقم 07 في الملحق) التي أثبتت أن النموذج المقدر محدد بشكل جيد بالتالي يمكن استخدامه لدراسة وتحليل مختلف العلاقات المحتمل وجودها بين هذه المتغيرين، وكما أشرنا سابقا فإن نماذج (VAR) تنفرد بأدوات تحليل خاصة (اختبارات السببية بين المتغيرات حسب مفهوم Granger، تحليل أثار الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية، تحليل تفكيك التباين) يتم اللجوء إليها خاصة في ظل صعوبة التفسير الفردي لمعلمات النموذج المقدر وهو ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: دراسة ديناميكية النموذج (VAR).

1/ اختبار السببية: سنحاول في هذه المرحلة اختبار اتجاه العلاقات السببية في المدى القصير بين كل من الانفاق العام والنمو الاقتصادي، وذلك باستعمال طريقة غرانجر ويقوم هذا الاختبار على دراسة فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين محل الدراسة، حيث إذا تم رفضها فإن هناك علاقة سببية وفي حالة العكس فالمتغيرين مستقلين عن بعضهما البعض، فرضية الاختبار هي كالتالي:

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \cdots = b_p^1 = 0$$

والجدول التالي يوضح لنا نتائج الاختبار.

الجدول رقم (14): نتائج اختبار السببية عند غرانجر (Granger).

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/14/20 Time: 19:58
Sample: 1990 2018
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LDEP does not Granger Cause LGDP	28	0.59519	0.4476
LGDP does not Granger Cause LDEP		0.11072	0.7421

المصدر: مخرجات برنامج Eviews08.

نتيجة الاختبار يمكن تفسيرها كالتالي: إن إحصائية فيشر المحسوبة في الفرضية الأولى أقل من القيمة الجدولية والاحتمال المقابل لها أكبر من 5% إذن نرفض هذه الفرضية وهذا ما يدل على أن الإنفاق العام لا يسبب النمو الاقتصادي، وهو الأمر كذلك بالنسبة للفرضية الثانية إذ نجد أن إحصائية فيشر المحسوبة أقل من الجدولية والاحتمال المقابل لها أكبر من 5%، وبالتالي نقبل هذه الفرضية وأن النمو الاقتصادي لا يسبب الانفاق العام، ومن خلال نتائج اختبار السببية لـ (Granger) يمكن الخروج بنتيجة مهمة تتمثل في أن الانفاق العام في الجزائر لا يمارس تأثيرا على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك على المدى القصير.

. **تحليل دوال الاستجابة:** يقصد باستجابة الصدمات سلوك المتغيرات الداخلية في النموذج نتيجة للصدمات المختلفة التي قد يتعرض لها النظام (النموذج)، ويهدف هذا الاختبار إلى توضيح مدى قدرة المتغيرات المتضمنة في النموذج على تفسير سلوك بعضها البعض من خلال معرفة نسبة تأثير صدمة في متغير ما على باقي المتغيرات، ومن خلال دراستنا لدوال الاستجابة سنقوم بتطبيق صدمات في الفترة الأولى ثم نقوم بدراسة أثرها على باقي المتغيرات على مدى10 سنوات، والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار ومدى استجابة النمو الاقتصادي لحدوث صدمة في حجم الانفاق العام.

الجدول رقم (15): استجابة النمو الاقتصادي.

Response of LGDP: Period	LGDP	LDEP
1	2.730016	0.000000
2	1.946574	0.356169
3	1.384356	0.429485
4	0.982738	0.392268
5	0.696750	0.321529
6	0.493548	0.249357
7	0.349390	0.187278
8	0.247230	0.137877
9	0.174887	0.100203
10	0.123685	0.072199

المصدر: مخرجات برنامج Eviews08.

تشير نتائج تقدير دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على مدى عشر (10) سنوات والموضحة أعلاه إلى أن حدوث صدمة إيجابية في الإنفاق العام وبمقدار انحراف معياري واحد كان لها أثر موجب على النمو الاقتصادي على طول الفترة، حيث تبدي هذه الأخيرة استجابة قدرها 2.73% خلال الفترة الأولى لحدوث الصدمة هذا يعني أن الزيادة في الإنفاق العام أدى إلى الزيادة في الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد وهو ما يتناسب وطبيعة العلاقة النظرية بين المتغيرين، لكن يبقى هذا في الأجل القصير فقط حيث نلاحظ انطلاقا من السنة الرابعة أن تأثير هذه الصدمة يبدأ بالتراجع بصورة واضحة مع مرور الزمن ليصل حدود 0.12% نهاية فترة الاستجابة ويتجه نحو الثبات على خط الأصل وهو ما يعكس تباطؤ استجابة النمو الاقتصادي للصدمات في الإنفاق العام، يمكن تفسير ذلك بتباطؤ استجابة العرض الكلي للتغيرات في الطلب الكلي خاصة في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي هذا من جهة، كما أن الإنفاق الحكومي قد لا يحفز بالضرورة القطاعات الاقتصادية كثيفة العمالة من جهة أخرى والتي من شأنها أن تعمل على خلق القيمة المضافة وهو ما من شأنه حفز معدلات النمو.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم الاعتماد على دراسة تحليلية إحصائية لأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2018) محاولين من خلالها تطبيق احدى الطرق الإحصائية الشهيرة ممثلة في التحليل باستخدام طريقة المركبات الأساسية فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة معرفة العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي حيث تم التوصل الى:

- انه يمكن ملاحظة مجموعتين تبتعد كل منها عن الأخرى، كل المتغيرات مرتبطة مع بعضها البعض ارتباطا موجبا (قويا – متوسطا – ضعيفا) وممثلة جيدا على المعلم كل المتغيرات قريبة جدا من دائرة الارتباط.

حيث أن الارتباط القوي أو التقارب بين إحداثيات المتغيرات للمجموعة الأولى المتكونة من نفقات التسيير واجمالي الناتج المحلي يمكن تفسيره اقتصاديا بأن هذه المتغيرات تعالج نفس الظاهرة، أو أن هذه المتغيرات لديها نفس الخصائص التي ترتبط ببعضها البعض لحد كبير، أو أن هذه المتغيرات تتأثر بنفس العوامل ولديها نفس السلوك في التغير، مما يؤدي بنا إلى القول بأن هذه المتغيرات تتشابه في خصائصها ومميزاتها ويؤثر بعضها على بعض أ ما المجموعة الثانية تضم المتغيرين نفقات التسيير والانفاق الكلي حيث انها ترتبط بشكل ضعيف مع المحور الثاني وارتباطه بالمحور الاول قوي.

كما تم أيضا تحديد العلاقة او الأثر المحتمل للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام احدى نماذج القياس الاقتصادي في محاولة منا لتعزيز ما تم التطرق اليه سابقا وبالتحديد نعتمد نموذج **الانحدار الذاتي** حيث تم التطرق لبعض المفاهيم المتعلقة بالاستقرار، التكامل المشترك، حيث تعرفنا انه لدراسة أي علاقة بين المتغيرات لابد من توفر شرط الاستقرارية لسلسلة كل متغيرة في شكلها الأصلي، والا فيجب تعديلها بواسطة الفروق لكي تصبح مستقرة.

وفي دراستنا التطبيقية للمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة وباستعمال برنامج Eveiws8 توصلنا الى:

ـ استقراريه السلاسل عند المستوى وذلك بعد اجراء الفروق الأولى، وهي متكاملة من الدرجة الأولى مما سمح لنا باستخدام طريقة التكامل المشترك لمتجه الانحدار الذاتي بالاعتماد على اختبار جوهانسن للتكامل المشترك حيث اتضح لنا بعدم وجود أي شعاع للتكامل المشترك او وجود متجه وحيد او متجهين على الأكثر عند مستوى معنوية 5 % وهو ما يدل على عدم وجود توليفة خطية ساكنة بين هذه المتغيرات على المدى الطويل وبالتالي لا يمكننا نمذجة العلاقة على المدى القصير بين المتغيرين ونكتفي بتقدير نموذج الانحدار الذاتي .VAR

حيث كانت نتيجة دراستنا ان الإنفاق العام لا يمارس تأثيرا على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك على المدى القصير حسب اختبار السببية (Granger)، اما حسب دوال الاستجابة نلاحظ انه هناك أثر موجب للإنفاق العام على النمو الاقتصادي على طول الفترة لكن يبقى هذا في الاجل القصير فقط حسب معطيات دراستنا في الجزائر.

الخاتمة

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلهما في الحياة الاقتصادية، في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى اليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

يعبر عن النمو الاقتصادي عن المقدرة الاقتصادية لبلد اذ انه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي تربط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس الى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

بعد تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا تسعى الى ادراكه الجزائر، وكل الدول من خلال تسطير جملة من السياسات والبرامج الخاصة برفع وتحسين الأداء الإنتاجي بغرض الوصول الى معدلات تفوق معدلات تزايد سكانها و ان زيادة الانفاق العام لن تكون في صالح الاقتصاد الوطني الجزائري بالدرجة الأولى ولن ينتج عنها الا زيادة في الواردات، لذا يجب على الجزائر الاستناد الى تحليل التكاليف والايرادات في انجاز المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ وكذا تحسين نوعية الرقابة التقنية والمالية لها.

وللإلمام بمختلف جوانب الانفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي زودنا دراستنا النظرية بدراسة قياسية وذلك بهدف تحديد اهم العوامل المؤثرة في اجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال هذه الفترة (1990 .2018) و فيما يلي اهم النتائج المتوصل اليها من هذا البحث.

النتـــائج النظريـــــة:

. الانفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

. للإنفاق العام تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

ـ تطور أسعار النفط كان له تأثير على مستوى الانفاق العام بالجزائر منذ سنة 2001 لكن كانت خاصة بالبنية التحتية التي تنعكس بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي.

ـ تتجلى أهمية الانفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصص الموارد سواء بين الاستهلاك العام و الاستهلاك الخاص ، او بين السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية و أيضا في كونه عاملا مهما في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي.

ـ تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية لسياسة المالية للدولة كونها تتحكم في تحريك الطلب الكلي بغرض انتعاش النشاط الاقتصادي.

ـ ان اختلاف سياسات الانفاق العام على قطاعات الاقتصاد الوطني غير مبنية على تعاقب الحكومات في هذه الفترة بل هي مرتبطة لمدى وفرة موارد تمويلها لان الجزائر بلد متميز بمحدودية موارد التمويل التي تقتصر بشكل كلي على إيرادات المحروقات.

ـ تلعب النفقات العامة الدور الإيجابي في تحقيق الغاية المثلى التي تسعى اليها مختلف اقتصاديات العالم الا وهي النمو الاقتصادي.

ـ مساهمة سياسة الانفاق العام التوسعية في الجزائر (2001ـ 2009) في عودة النشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج في انه ومقارنة بما تم انفاقه من موارد مالية فان أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا.

النتائج التطبيقية

. وجود علاقة تكامل متزامن بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

. وجود علاقة طويلة الاجل بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.

. وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي والانفاق العام.

ـ الانفاق الجاري (التسيير) يزيد بمعدلات أكبر من معدلات الانفاق الاستثماري (التجهيزي) في العشرية الأولى من الدراسة وبالعكس بالنسبة للعشرية الثانية.

ـ نفقات التسيير كانت جد مثالية في تفسير الظاهرة (من خلال مرونتها) حيث كان أثرها إيجابيا وأحسن من نفقات التجهيز.

ـ ان النمو المستمر للنفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى، راجع الى توسع نشاط الدولة حيث قامت باستثمارات كبرى عادت بالإجاب على معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية كالتضخم والبطالة ومعدل النمو في فترة 2000 . 2018.

ـ ان الزيادة في نفقات التجهيز تؤثر مباشرة على إنتاجية القطاعات الأساسية في الاقتصاد كالفلاحة والخدمات والاشغال العمومية.

ومن خلال الدراسة القياسية للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 . 2018) تمكنا من الخروج بالنتائج التالية:

ـ ان العوامل الاقتصادية التي كانت الأكثر تأثيرا في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990 ـ 2018) هي حجم القوى العاملة وتراكم راس المال الثابت.

ـ ظهور عامل الانفاق العام بإشارة سالبة يمكن ارجاع ذلك الى ان سياسة الانفاق العام المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية تتمثل في الانفاق الاستهلاكي بالدرجة الأولى كدعم بعض السلع الغذائية والسكن والهياكل القاعدية وبالتالي عدم المساهمة في النمو الاقتصادي.

التوصيات والاقتراحات:

وبناء على ما توصلنا اليه من استنتاجات ونتائج ارتأينا ان نقدم بعض التوصيات واستطعنا ان نصل اليها من خلال دراستنا هذه وهي كالتالي:

ـ لا بد من مراعاة مبدأ ترشيد الانفاق العام وذلك باتباع أسلوب الأولويات والاقتصاد وكذلك بتنويع الاقتطاعات الضريبية.

. وضع أسس ومعايير دقيقة لكل مشروع قبل إقرار الاعتماد له وعند التنفيذ.

ـ ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية بما يخص الانفاق الحكومي الذي من شانه ان يكون أرضية خصبة لاتخاذ القرارات المستقبلية.

. اعتماد أدوات تمويلية جديدة في النفقات العامة لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول.

ـ لابد من البحث على مصادر أخرى للدخل وتركيز المزيد من الاهتمام على القطاع الصناعي والزراعي.

. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح مجالات توسعها.

ـ استعمال تقنية اشعة الانحدار الذاتي في دراسة قياسية لأثر تطور النفقات العامة على النمو الاقتصادي.

افاق الدراسة

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل اليها، وكذا التوصيات والاقتراحات التي يتم طرحها، ظهرت لنا العديد من الجوانب والاشكاليات المهمة لمواصلة البحث في دراستنا لأهميتها النظرية والتطبيقية نذكر منها:

. دور الانفاق الحكومي في تحقيق اهداف السياسة المالية في الجزائر.

. العولمة وأثرها على فعالية سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ـ الدراسة القياسية عموما تتطلب عدد كبير من المشاهدات، أي البيانات تكون فصلية او شهرية فيجب مراعاة هذا في البحاث القادمة خاصة عند تطبيق نماذج الانحدار الذاتي (VAR) ونماذج

تصحيح الخطأ (VECM) فهي تصنف ضمن النماذج الدينيماكية تساعد في تتبع تطور الظواهر على مستوى الاقتصاد الكلي، مثل الانفاق العام والنمو الاقتصادي.

ـ اقتراح نموذج على النمو الاقتصادي يشمل جميع المتغيرات اقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية وذلك باستخدام النموذج المعادلات الهيكلية هذا من شانه ان يبين الأهمية النسبية لكل هذه المتغرات في التأثير على إجمالي الناتج المحلي.

. تأثير الانفاق الحكومي والضرائب على خزينة الدولة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية.

المراجع

المراجع بالغة العربية:

أ الكتب:

1 . محمد عباس محرزي " اقتصاديات المالية العامة" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.

2 . طارق الحاج "المالية العامة " دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

3 . حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2.

4 . صالح الرويلي بالتعاون مع بوريق جوزيان " اقتصاديات المالية العامة " ديوان المطبوعات الجامعية " ط 2 1988.

5 حسن عواضة " المالية العامة" دار النهضة العربية بيروت 1978.

6 محمد السعيد فرهود " مبادئ المالية العامة " منشور جامعة حلب، سوريا، 1979.

7 عبد المنعم فوزي والاخرون " المالية العامة والسياسة المالية " دار المعارف بغداد 1968.

8 محمد الصغير بعلي ويسر أبو العلاء، المالية العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، حجار، عنابة، 2003.

9 عبد الكريم بركات والاخرون، المالية العامة، شباب الجامعة، مصر 1979.

ب . الرسائل والاطروحات:

1 . محاظرة الأستاذ تبور تين تقنيات جبائية، محاضرات غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة سنة 2001.

2 . عبد الغفار غطاس " أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي" مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2010 ص 31.

5 . دليلة طالب " الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر" أطروحة شهادة الدكتورة، جامعة

ج . القوانين والمراسيم:

1 . المادة 106 من الدستور الجزائري.

2 . المادتان 02 و04 من قانون 17/84 المؤرخ في 84/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

3 . المادة 19 من القانون (90 . 21) المؤرخ في 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

د . مجلات ومصادر أخرى:

1 . المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي الاجتماعي الجزائر لسنة 2003.

2 . تقرير عن تنفيذ المخطط الوطني لسنة 1994 جانفي 1996، الديوان الوطني للإحصاء.

3 . قسم الصحافة الاقتصادية مجلة الإصلاحات الاقتصادية في الوطن العربي، ملف الجزائر دور الاستثمار العمومي.

ث . المراجع باللغة الفرنسية:

1 - Contention Alexiou : gouvernement spending and économico growth، journal of économico and social reverche،vol 11 2009 p2 (www.fatih.Edu .tr/jesr/jesr alexiou pd)

2 – M.JAMBU, exploitation informatiqueet statistique des données.Ed DUNOD. PARIIS 1989. P :158.

الملاحـــق

الملحق 01

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الانفاق الكلي	إجمالي الناتج المحلي
1990	88800000	47700000	136500000	2800661461100,00
1991	153800000	58300000	212100000	2767053507200,00
1992	276131000	144000000	420131000	2816860534000,00
1993	291417000	185210000	476627000	2757706441400,00
1994	330403000	235926000	566329000	2732887178600,00
1995	473694000	285923000	759617000	2836736749000,00
1996	550596000	174013000	724609000	2953042912300,00
1997	643555000	201641000	845196000	2985526382500,00
1998	663855000	211884000	875739000	3137788335800,00
1999	774695000	186987000	961682000	3238197611200,00
2000	856193000	321929000	1178122000	3361886349000,00
2001	963633000	357395000	1321028000	3463025185500,00
2002	1097716000	452930000	1550646000	3657277460300,00
2003	1122761000	516504000	1639265000	3920669910600,00
2004	1250894000	638036000	1888930000	4089322398800,00
2005	1245132000	806905000	2052037000	4330911030400,00
2006	1437870000	1015144000	2453014000	4403864720800,00
2007	1674031000	1434638000	3108669000	4552401579800,00
2008	2217775000	1973278000	4191053000	4659844396500,00
2009	2300023000	1946311000	4246334000	4735904419500,00
2010	2659078000	1807862000	4466940000	4908014069900,00
2011	3879200000	1974400000	5853600000	5049947259800,00
2012	4782600000	2275500000	7058100000	5220371296800,00
2013	4131500000	1892600000	6024100000	5364852321800,00
2014	4494300000	2501400000	6995700000	5568133079100,00
2015	4617000000	3039300000	7656300000	5777687927700,00
2016	4585600000	2711900000	7297500000	5968351629300,00
2017	4677280000	2605490000	7282670000	6069813607000,00
2018	4670279000	3228782000	7899061000	6123376380000,00

الملحق02

Vector Autoregression Estimates
Date: 08/14/20 Time: 19:36
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LGDP	LDEP
LGDP(-1)	0.613808	0.074569
	(0.19590)	(0.22410)
	[3.13328]	[0.33275]
LDEP(-1)	0.143282	0.592038
	(0.18572)	(0.21245)
	[0.77149]	[2.78666]
C	7.502375	10.13480
	(4.37661)	(5.00658)
	[1.71420]	[2.02430]
R-squared	0.536527	0.434198
Adj. R-squared	0.499449	0.388933
Sum sq. resids	186.3246	243.8242
S.E. equation	2.730016	3.122974
F-statistic	14.47029	9.592516
Log likelihood	-66.26428	-70.02968
Akaike AIC	4.947449	5.216406
Schwarz SC	5.090185	5.359142
Mean dependent	30.59001	30.29855
S.D. dependent	3.858701	3.995067
Determinant resid covariance (dof adj.)		46.05320
Determinant resid covariance		36.71333
Log likelihood		-129.9045
Akaike information criterion		9.707466
Schwarz criterion		9.992938

الملحق رقم 3

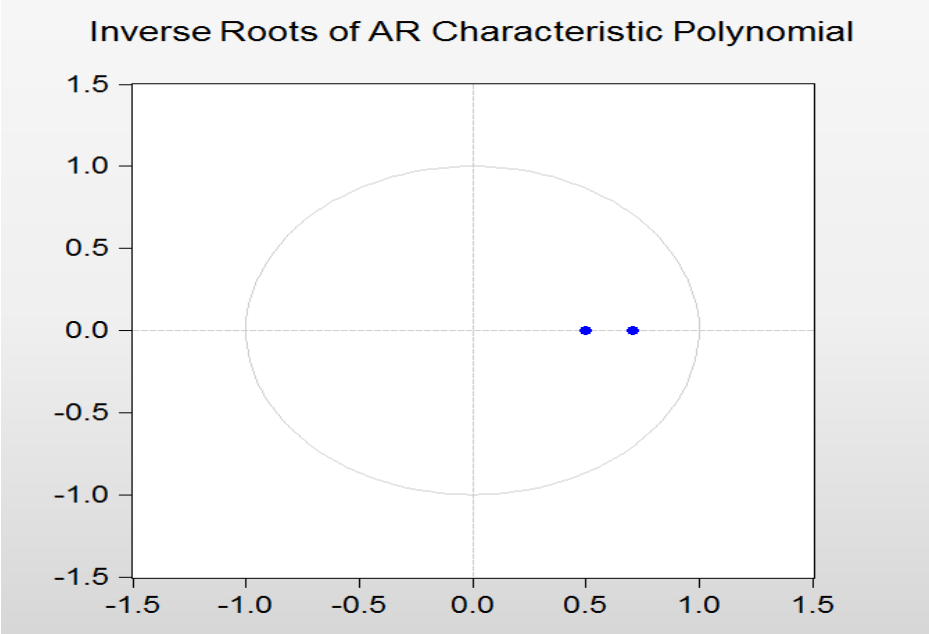

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 08/14/20 Time: 19:51
Sample: 1990 2018
Included observations: 28

Lags	LM-Stat	Prob
1	3.385328	0.4955
2	0.110883	0.9985
3	3.005952	0.5568
4	16.98882	0.5568
5	2.683446	0.6121
6	5.923318	0.2049
7	0.198510	0.9954
8	1.463681	0.8331
9	1.130065	0.8895
10	3.569586	0.4674

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم العمل ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل : الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وذلك اعتمادا على عدد من الدراسات الاقتصادية والقياسية، كما تم استخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR، التحليل بالمركبات الأساسية، واختبار سببية جرانجر في الدراسة القياسية، حيث تم التوصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق والنمو الاقتصادي، كما أن سببية جرانجر أشارت إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، أشعة الانحدار الذاتي، سببية جرانجر، التحليل بالمركبات الأساسية.

Abstract:

This study aims to attempt to measure the nature of the relationship between government spending and economic growth in Algeria during the period (1990-2018), In order to achieve the objectives of the study, some macroeconomic variables have been applied, such as: gross domestic product, government spending, operating expenses and equipment expenditures, depending on a number of economic and econometrics studies. The autoregressive radiation (VAR) model, the Principal Component Analysis method, and the Granger causality test were also used in the econometrics study. Where a conclusion was reached that there is a long-term relationship between spending and economic growth, and Granger causality indicated a one-way causal relationship between government spending and economic growth.

key words:

Government spending, economic growth, VAR, Granger causality, the Principal Component Analysis method.